هل انتهى علم السياسة حقاً؟

عبدالخالق عبدالله*

ملخص: يتناول هذا البحث واقع علم السياسة على ضوء التحولات الفكرية والسلوكية المدهشة التي يشهدها العالم حالياً. ويؤكد البحث على أن علم السياسة يمر الآن بفترة حرجة من المراجعات النقدية الشاملة والتي بدأت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات بشكل خاص. لقد أوضحت هذه المراجعات النقدية مجموعة من الحقائق المثيرة عن واقع علم السياسة ومستقبله. فعلى الرغم من أن هذا العلم شهد توسعات كبيرة وملحوظة من تنوع الحقول والفروع والمجالات النظرية والمنهجية، فإن علم السياسة القديم بمادته الفلسفية والجديد بمادته المنهجية، يعاني من التشتت النظري والانقسام المنهجي العنيف، كما أنه يشهد حركة تمرد من قبل حقوله الرئيسة كحقل الفكر السياسي الذي يزداد تهميشاً يوماً بعد يوم، وحقل العلاقات الدولية الذي توسع توسعات ضخمة بحيث إنه أخذ يؤكد استقلالها النسبي عن علم السياسة وحقل السياسة المقارنة، والذي يعاني من عدم التركيز على مادة علمية ومنهجية واحدة. لذلك ونتيجة لمثل هذا التشتت والانقسام والانفصال أصبح من المشروع؛ الحديث عن انهيار علم السياسة.

ويسعى هذا البحث لتأكيد فرضية مفادها أن نهاية علم السياسة لم يعد حيث أكاديمي أو مستقبلي بل هو واقع يعيشه هذا الفرع من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد تزامن بروز مقولة نهاية علم السياسة مع الحديث المتزايد عن نهاية ظواهر

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

فكرية وسلوكية عديدة في الحياة كنهاية التاريخ ونهاية الدولة ونهاية السيادة ونهاية الاشتراكية. وفضلاً عن ذلك فإن مقولة نهاية علم السياسة تستمد حيويتها من الصراعات العنيفة القائمة بين النظريات المختلفة في علم السياسة والتي لم تعد قادرة على التعايش فيما بينها تحت سقف واحد هو سقف علم السياسة. كذلك يلاحظ أنه لم يعد بالإمكان الجمع بين الحقول الرئيسة كالفكر السياسي والعلاقات الدولية والسياسة المقارنة تحت سقف واحد خاصة وأنها تسعى من أجل الانفصال عن علم السياسة. لكن الأهم من كل ذلك هو أن علم السياسة قد بلغ حالياً مرحلة بحيث لم يعد هناك لا علم ولا سياسة في علم السياسة. لقد فقد علم السياسة شق العلم وشق السياسة، الأمر الذي يثير السؤال حول ما الذي تبقى من هذا العلم وهل انتهى حقاً علم السياسة؟

المصطلحات الأساسية: العلوم السياسية، سياسات مقارنة، علاقات دولية، نظرية سياسية، دولة، سلطة، نهاية علم السياسة، نهاية الدولة، نهاية السيادة.

مقدمة

علم السياسة هو – أساساً – فرع «متخصص ومستقل» من فروع العلوم الاجتماعية، يتناول علم السياسة – بالدراسة والتحليل – مجموعة متداخلة من الظواهر والحقائق، والسلوكيات الحياتية ذات العلاقة بالدولة والسلطة، والسلوك السياسي، والأفكار والقناعات التي يحملها أفراد المجتمع (Magstandt & Schotten, 1993, p.2). لذلك فإن علم السياسة هو – أولاً – علم الدولة ومؤسساتها وإدارة شؤونها وعلاقاتها الصراعية والتعاونية مع بعضها بعضاً. وعلم السياسة هو – ثانياً – علم السلطة وكيفية ممارستها أو الوصول إليها أو البقاء فيها، وعلم السياسة هو – ثالثاً – علم السلوك السياسي للأفراد في المجتمع، والعوامل المؤثرة والمتحكمة فيه، وعلم السياسة هو – أخيراً – علم القيم والاقتناعات والأفكار السياسية التي يحملها الأفراد والجماعات، والتي تسعى من أجل تحقيق المساواة والحرية والعدالة وبناء المجتمع الفاضل الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الأفراد. إن أي جهد ذهني أو نظري

يحاول استيعاب هذه الظواهر، وفَهْمَ هذه الحقائق فَهْماً فلسفياً أو واقعياً أو رسمياً أو سلوكياً يشكل في جوهره علم السياسة. (Danziger, 1991, pp. 3-16).

ولا يخرج علم السياسة عن نطاق الإلمام بهذه الاهتمامات التي لها علاقة وثيقة بالظواهر السياسية وكيفية دراستها، لقد أصبحت اهتمامات علم السياسة متنوعة أشد التنوع نتيجة لزيادة مساحة السياسة وتغلغلها في كل مجال من مجالات الحياة المعاصرة، كما أصبحت حقول علم السياسة وفروعها متنوعة بتنوع الاهتمامات الجديدة والقديمة، وأخذت هذه الحقول والفروع تتباعد عن بعضها بعضاً أشد التباعد، وبالإضافة إلى ذلك تعددت نظريات علم السياسة ومدارسه ومناهجه التي تتراوح بين المناهج الفلسفية والواقعية والقانونية والسلوكية وما بعد السلوكية بكل اتجاهاتها الجديدة والمستقبلية. لذلك فإن علم السياسة – اليوم – لم يعد موحداً من حيث اهتماماته وقضاياه وفروعه ومناهجه ونظرياته كما كان في السابق، بل إن علم السياسة – اليوم – هو أكثر تنوعاً وربما أكثر تشتتاً في كل مجال من هذه المجالات من أي وقت آخر في كل تاريخه المدون.

لقد توسع علم السياسة منذ ظهوره الأول قبل ألفي سنة تقريباً، ومر هذا العلم عبر كل هذا التاريخ بتحولات ضخمة، بحيث يبدو علم السياسة – في صيغته المعاصرة – مختلفاً كل الاختلاف عن علم السياسة في صيغتيه الكلاسيكية والتقليدية. إن علم السياسة – الحديث والمعاصر – يختلف في الشكل والمضمون عن علم السياسة القديم والغارق في القدم والذي كان معنياً – أساساً – بالبحث عن الفضيلة والعدالة والمثل الحياتية الكبرى كبناء المجتمع العادل والمدينة الفاضلة. لذلك كله عُرِّف علم السياسة بسيد كل العلوم كما أشار إلى ذلك كل من أرسطو والفارابي، وبعد ذلك بسنوات عديدة أصبح علم السياسة أكثرَ تواضعاً، وربما أيضاً أكثر قرباً للحياة وللوقائع الحياتية المعاشة، وذلك من خلال تركيزه على السلطة بوصفها مادة أولى للدراسات السياسية، وبرز بالتالي علم السياسة في صيغته الواقعية الحديثة، والذي أسس له المفكر السياسي الإيطالي ميكافيللي. وفي مرحلة تاريخية لاحقة اكتشف علماء السياسة أهمية الدولة بوصفها وحدة أساسية للدراسات السياسية خاصة بعد بروز ظاهرة الدولة القومية والسعي من أجل المحافظة عليها، وتبرير قيامها، وبناء مؤسساتها

الدستورية والقانونية من حيث هي إحدى أهم أولويات علم السياسة الحديث (Lawson, 1993, pp. 14-26).

لقد حقق اكتشاف الدولة – كوحدة تحليلية أولى – الانسجام والتركيز لعلم السياسة، الذي كان يفتقد إلى التركيز والانسجام قبل ذلك، بيد أن هذا التركيز على الدولة ودراستها دراسة قانونية ورسمية، وعلى الرغم من أهميته فإنه لم يكن مقنعاً كل الإقناع، بالنسبة لعلماء السياسة المعاصرين، والذين برزوا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أدى كل ذلك إلى دخول علم السياسة في أهم مرحلة من مراحل بروزه وتطوره، وهي مرحلة الثورة السلوكية التي تعتبر – في رأي بعض الباحثين – كالولادة الثانية وربما الحقيقية لعلم السياسة من حيث هو علم مستقل وقائم بذاته. إن علم السياسة المعاصر هو – أساساً – علم يدرس السلوك السياسي للأفراد دراسة ميدانية باستخدام المنهج العلمي وبأكبر قدر من الحياد والموضوعية (دول، 1993، ص 9). بيد أن هذا الادعاء – بعلمية علم السياسة – لم يعد يحظى – اليوم وفي نهاية القرن العشرين – بإجماع كل علماء السياسة، ومن هنا برزت مدرسة ما بعد السلوكية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. لقد أسقط اتجاه ما بعد السلوكي إدعاء «العلمية» عن علم السياسة وأفسح المجال لعدد لا متناه من الحقول والفروع، والنظريات والمدارس، والتيارات والاتجاهات المتضاربة والمتنازعة والمتوثبة ضد بعضها بعضاً، والتي تفتقد الحد الأدنى من الانسجام (عبدالخالق عبدالله، 1991، ص ص 10-33).

والشاهد أن هذه التعددية – التي أضفت المزيدَ من الحيوية على علم السياسة – هي أيضاً التي أدخلته في حالة من التشتت والغموض غير المألوف في كل التاريخ المدون لهذا العلم، بحيث أصبح من غير الممكن – الآن – حصرُ علم السياسة أو الجزم بوجوده أو تحديد مجاله ومادته ووحدته التحليلية. لقد دخل علم السياسة – خلال عقد التسعينيات – مرحلة عدم الاستقرار والاضطراب الشديد في نظرياته ومناهجه وفروعه، وفروع فروعه التي تسعى إلى الانفصال والاستقلال عنه، أو التصارع فيما بينها على ما تبقى من علم السياسة. إن الواضح الوحيد – الآن – هو أن علم السياسة أصبح على مقربة من فقدان شقيه؛ فمن ناحية: تراجع شق العلم في علم السياسة، وذلك نتيجة لسقوط مقولة علمية علم السياسة، ومن ناحية ثانية: انتهى شق السياسة في علم السياسة نتيجة لانغماس الدراسات السياسية المعاصرة وخاصة السلوكية منها في البحوث الكمية والنظرية والتي أدت إلى تهميش السياسة والمادة السياسية في علم السياسة (عبدالخالق عبدالله، 1991، ص23).

ربما كان علم السياسة – اليوم – أمام لحظة ولادة جديدة، أو أنَّ هناك علمَ سياسةٍ جديداً قيد التكوين، كل ذلك ممكن ومحتمل، بيد أنه من الممكن – أيضاً – أن علم السياسة هو – اليوم – أمام حالة ضياع وربما انهيار، بحيث أصبح من المشروع الحديثُ عن نهاية علم السياسة. لقد تراجع علم السياسة تدريجياً عن كونه علمَ كل العلوم، ومر بفترة أصبح – فيها – علم السلطة، ومن ثَمَّ علمَ الدولة، وبعد ذلك علم السلوك السياسي، إلى أن بلغ – اليومَ – مرحلةَ التشكيك في علميته، والابتعاد عن مادته، بل ربما التشكيك في وجوده. والسؤال الآن هو: كيف وصل علم السياسة إلى هذه المرحلة وإلى أين يتجه؟ وهل يتجه علم السياسة إلى التجديد أم الجمود؟ وهل يعيش حالة انتعاش وازدهار أم يعيش حالة انحطاط وتفكك بحيث إنه قد استنزف الغرض من وجوده؟ وأخيراً ماذا تبقى من علم السياسة القديم بتراثه الفكري والفلسفي، والحديث بمنهجه العلمي والنظري؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض هذه التساؤلات حول واقع علم السياسة ومستقبله، كما ستحاول تتبع بروز علم السياسة وتطوره، وتوضيح محطاته الفاصلة من خلال منهج المسح التاريخي التحليلي، ثم ستتوقف الدراسة بشكل خاص عند المرحلة الراهنة، التي تشهد مراجعات كبرى لمجمل المسيرة التاريخية لعلم السياسة، وتطرح تساؤلات عميقة حول ماهيته ومصيره، وإمكانية انهياره، وذلك عبر الدراسة المقارنة للمناهج والاتجاهات الجديدة، وتؤكد هذه الدراسة على فرضية أولية مفادها أنه في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة إلى فهم أفضل للسياسة، وفك غموضها، وفهم أسرارها، واستيعاب أسباب انتشارها الواسع في الحياة، فإن علم السياسة يظهر كل عوارض الضعف وعدم القدرة على مجاراة هذه الحاجة. إن الفرضية الأساسية لهذه الدراسة هي أن هذا العلم يمر حالياً بمرحلة مليئة بكل الاحتمالات، بما في ذلك احتمال نهاية علم السياسة.

عصر السياسة

السياسة قديمة قدم الإنسان، والممارسة السياسية هي – أيضاً – قديمة قدم المجتمعات البشرية بل ربما أنها سابقة لقيام هذه المجتمعات خاصة، وأن الصراع والتعاون والسلطة والنفوذ والتحكم – والتي هي من أهم عناصر السياسة – تمارس في عالم الحيوان السابق لعالم الإنسان. ولكنها – بالطبع – تختلف عن عالم الحيوان، لأن السياسة ظلت ملازمة للإنسان، وتطورت معه فكراً وسلوكاً وفي كل المراحل التاريخية المدونة، ولا شك أن السياسة ستظل ملازمة له ما دام هناك وجودٌ للدولة

والمجتمع والتنظيم الاجتماعي، كما ستظل السياسة قائمة ما دام هناك من يبحث عن العدالة والسعادة، ويسعى لتحقيق الحرية، أو يود ممارسة النفوذ والسلطة في أي شكل من أشكالها، على محيطه وعلى الأفراد من حوله (Lipson, 1993, p. 5).

لم تختف السياسة من الحياة، ولا يتوقع لها أن تختفي قريباً على الرغم من قدمها، ولم تصبح السياسة – في أي يوم من الأيام – أقل حيوية أو أقل أهمية على الرغم من كل التطورات والمستجدات والاهتمامات الحياتية والفكرية الجديدة. هذه المستجدات جعلت السياسة – اليوم – أكثر محورية وأكثر مركزية في حياة الإنسان المعاصر من أي وقت آخر، فخلال القرن العشرين أصبحت السياسة أكثر تغلغلاً وتحكماً في الحياة كما لم تتغلغل وتتحكم فيها من قبل (دول، 1993، ص11). وأخذت السياسة تتصدر قائمة الأولويات في كل المجتمعات الحديثة، كما لم تتصدرها في العصور السابقة، ولقد أصبحت السياسة في هذا العصر مرتبطة أشد الارتباط بأهم الاحتياجات البشرية والاجتماعية، بل إن ارتباط السياسة هو – اليوم – ارتباط حياتي ووجودي بحيث أصبح من المشروع تسمية هذا العصر – دون غيره من العصور السابقة – بعصر السياسة والتسييس (Deutch, 1970, p.70).

جاءت تسمية هذا العصر بعصر التسييس بعد أن اتضحت ضخامة حضور السياسة في الحياة وتأثيرها في الوقائع الحياتية المعاصرة، فكل نشاط يصدر عن الإنسان يحمل معاني ومضامين سياسية واضحة أو غير واضحة، كما أصبحت كل قضية من القضايا المحلية والعالمية – مهما صغرت أو كبرت – مرتبطة بشكل أو بآخر أشد الارتباط بالاعتبارات السياسية، بما في ذلك القضايا العابرة والتي كانت تبدو في يوم من الأيام بعيدة كل البعد عن مجال السياسة، فالقضايا الرياضية كمباريات كأس العالم والألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية، والقضايا الترفيهية كالبرامج والمسلسلات والأفلام والرحلات السياحية، والقضايا البيئية كالاحتباس الحراري، وثقب الأوزون، وتدمير الغابات، وتراكم النفايات، واكتظاظ المدن، وازدياد تلوث الهواء والماء والغذاء، وحتى القضايا الإنسانية الأخرى كالإيدز، والإجهاض والتدين، وجميع القضايا العامة والخاصة الأخرى، تحولت إلى قضايا سياسية ساخنة وخلافية وتؤدي دوراً مهماً وحاسماً خلال الانتخابات وتقييم أداء الحكومات.

لقد أصبح تأثير السياسة على الإنسان المعاصر تأثيراً شاملاً، فالسياسة تحيط به في كل مكان وزمان. فالإنسان يتأثر بالسياسة شاء ذلك أم أبى، إن كان في المدينة أو خارجها، في المركز أو في الهامش، ولم يعد تأثير السياسة على الإنسان مقتصراً على القرارات الحكومية المحلية أو الوطنية، فالإنسان المعاصر يتأثر بشكل متزايد بالقرارات والسياسات الخارجية، البعيدة عنه كل البعد، والصادرة عن العواصم السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول والمجتمعات (Allen & Hamnett, 1995, p.1). إنَّ تأثر الإنسان المعاصر بتلك السياسات والقرارات هو بنفس حجم تأثره بالقرارات والسياسات الصادرة عن حكوماته الوطنية والمحلية القريبة منه كل القرب. لقد أصبحت القرارات والسياسات والقناعات الدولية – التي تصدر وتروج عبر كل الوسائل والمحطات والسلع وتخترق الحدود – قريبة من الإنسان كل القرب، وتقحم نفسها عليه أينما كان، وتدخل عليه في كل المواقع – بما في ذلك أكثرها خصوصية في الحياة – دون أن يكون لديه القدرة على التأثير أو التحكم فيها.

هكذا أصبحت السياسة محورية بالنسبة للحياة المعاصرة، وبالنسبة لكل فرد في العالم، وأصبح فهمها ضرورة حياتية ملحة، ولم يعد فهم السياسة مهماً لممارسة السياسة، أو الوصول إلى السلطة والتأثير على الدول والحكومات فحسب، وإنما لفهم الحياة وفهم تحولاتها ومجرياتها اليومية المرتبطة أشد الارتباط بالسياسة. إن فهم السياسة يعني – أساساً – فهم ما هو جوهري ومحوري في هذا العصر الذي هو عصر عالمية العلم (Anderson & Cochrane, 1995, p.26). وفهم السياسة يتضمن فهم كيف يقرر الإنسان مصيره، ويحدد موقعه، ويحافظ على حقوقه، ويتحكم في بيئته، ويرتقي بارتقاء الوقائع الحياتية المعاصرة، وعلى الرغم من أهمية فهم السياسة فإن الواضح أن هذا الفهم ليس بالأمر اليسير، فالسياسة على قدمها لا زالت غامضة كل الغموض، والسياسة – على الرغم من كل انتشاراتها في الحياة – لا زالت عصية ليس بالنسبة للغالبية من الأفراد فحسب بل هي – أيضاً – كذلك بالنسبة للسياسيين الذين يمارسونها والذين يكونون من أكثر ضحاياها.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة لا زالت كاللغز الغامض كل الغموض بالنسبة لعلماء السياسة الذين هم أكثر الناس تفرغاً لدراستها وتدريسها، إن هؤلاء يجدون صعوبة بالغة في تحديد تعريف جامع وموحد للسياسة، أو الوصول إلى اتفاق حول معانيها العديدة، أو تحديد عناصرها المتعددة. إن كل ما يستطيع علم

السياسة التأكيد عليه هو أن للسياسة أكثرَ من تعريف، وأن لها أكثرَ من شكل، وأنها تتكون من أكثر من عنصر واحد (Roskin *et al.*, 1991, pp. 12-21). لا تأتي السياسة في شكل واحد ولا بصيغة واحدة، فهناك الشكل البسيط، والشكل المعقد، وهناك أيضاً الشكل الفلسفي، والشكل الواقعي، والشكل الرسمي، والقانوني والسلوكي، كما تتفاوت السياسة من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى آخر، وكذلك تبدو السياسة مختلفة لدى الإنسان العادي الذي يحمل مشاعر متباينة تجاهها عما تبدو للسياسي الذي يمارسها، كما إنها تبدو مختلفة لدى عالم السياسة الذي يدرسها عما تبدو للمفكر السياسي الذي ينظر لها نظرة فلسفية وتجريدية. إن كل واحد من هؤلاء ينظر للسياسة من زاويته ورؤيته الخاصة، ومن هنا تبدو صعوبة تعريف السياسة، ومن ثم الصعوبة التي يواجهها علم السياسة في أداء أبسط مهمة من مهامه، ألا وهي الوصول إلى تعريف مقنع ومقبول للسياسة. لقد عجز علم السياسة عن تحديد معنى السياسة ولم يتمكن من حسم أمر تعريفها خلال الألفي سنة الماضية من تطوره، وهذا العجز يشكك في جدوى علم السياسة، كما أن إخفاق علماء السياسة في تحديد معنى السياسة، وفهم جوهرها، يضاعف من إلحاح السؤال حول القيمة العلمية والمجتمعية لعلم السياسة (Roskin *et al.*, 1991, p. 15)، الذي يظهر كل عوارض الانهيار، وعدم القدرة على مجاراة الحاجة لفهم أعمق للسياسة، وذلك في ظل انتشارها واتساع مادتها على الصعيد العالمي.

علم كل العلوم

بدأ علماء السياسة – مؤخراً – البحث في تاريخ علم السياسة، وطُرِحَ السؤال الذي ظل مسكوتا عنه حول أصل هذا العلم، وكيف ومتى برز، وهل هو علم قديم أو حديث الولادة؟ لقد اتضح أنه من المهم – في ظل حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها علم السياسة حاليا – تحديد العمر الحقيقي لهذا العلم (Monroe, 1990, pp. 34-46). إن هذا البحث – الذي بدأه علماء السياسة مؤخراً في تاريخ علم السياسة – ليس بحثا في التاريخ، وإنما هو جزء من السعي الحثيث لتأسيس علم سياسة جديد، ربما ينهي حالة الضياع وعدم اليقين السائدين في الدراسات السياسية، بيد أن هذا البحث في تاريخ علم السياسة لم يؤد – حتى الآن – إلا إلى نتيجة واحدة مقلقة لعلماء السياسة، هي أنه لا وجود لعلم سياسة واحد ووحيد. لقد اكتشف هؤلاء أن لعلم السياسة أكثرَ من صيغة

واحدة؛ فعلم السياسة القديم يختلف عن علم السياسة الحديث، وعلم السياسة التقليدي يختلف عن علم السياسة السلوكي، وعلم السياسة الفلسفي يختلف عن علم السياسة الواقعي، وعلم السياسة النظري يختلف عن علم السياسة الكمي، وعلم السياسة الأمريكي يختلف عن علم السياسة الأوروبي، وعلم السياسة الذكوري يختلف عن علم السياسة النسوي، وعلم السياسة التحليلي يختلف عن علم السياسي الإنساني. لقد أسقطت المراجعات التاريخية الراهنة فكرة أحادية علم السياسة، وبرزت مقولة تعددية علم السياسة قديما وحديثا (Gibbon, 1990).

ففي أقدم صيغة من صيغه المختلفة كان علم السياسة وثيق الصلة بالفلسفة، وكانت الكتابات والدراسات السياسية – في مجملها – فلسفية في اهتماماتها وموضوعاتها ومناهجها، فالسياسة في التفكير السياسي الفلسفي القديم كانت تعني السعي من أجل تحقيق غاية من الغايات الإنسانية والمجتمعية النبيلة والسامية. السياسة هي غاية في منتهى السمو والرفعة، بيد أنها لا زالت في عالم «الينبغيات» (أو ما ينبغي أن يكون) وغير متحققة على أرض الواقع، وينبغي إدراكها من خلال بذل جهد فكري عميق؛ فبدون السياسة لا يمكن للبشرية أن تشعر بالعدالة والسعادة في الحياة، كما أن حاجة البشرية إلى السياسة توازي حاجتها إلى السعادة أو الحياة الفاضلة (Masters, 1989, p.1)، وعلم السياسة هو العلم الذي يحقق العدالة والسعادة؛ لذلك اعتقد كل من أرسطو والفارابي وغيرهما من المفكرين السياسيين القدماء أن علم السياسة علم كل العلوم، بل هو أهم العلوم التي توجد من أجل خدمة الإنسان؛ فعلم السياسة – وبخلاف كل العلوم الأخرى – هو مصدرُ أعظمِ الأفكار، ويحتوي على كل الخيرات، وهو العلم المعني أساساً بتحقيق الأهداف الإنسانية الكبرى كالحرية والمساواة والعدالة على الأرض. إن هدف علم السياسة هو السعي الواعي والمنظم من أجل تجسيد هذه القيم وتلك الغايات، وأي عمل فكري يتضمن التعامل مع أي هدف إنساني عام وغير متحقق على أرض الواقع هو علم السياسة في أبسط معانيه.

لقد ارتبط هذا الفهم الفلسفي والأخلاقي لعلم السياسة أول ما ارتبط بآراء وأفكار الفيلسوف الإغريقي أفلاطون الذي عاش في مدينة أثينا قبل حوالي 2500 سنة (شوفالييه، 1985، ص ص37-63). فبالنسبة لأفلاطون فإن علم السياسة هو سيد كل العلوم، لأنه العلم الوحيد الذي يسعى من أجل إقامة الحياة الفاضلة والعادلة، لقد أكد أفلاطون على أن علم السياسة هو أي نشاط فكري أو عملي يسعى من أجل خلق المجتمع العادل والجمهورية الفاضلة (حنا خباز، 1980، ص90) التي

تحقق للإنسان السعادة، وتنمي فيه الرغبات والغرائز السامية، فهدف علم السياسة والغاية منه هو إقامة ما هو غير قائم على أرض الواقع، أي أنه معني بما ينبغي أن يكون وليس بما هو كائن. لقد ارتقى أفلاطون بعلم السياسة إلى عالم «الينبغيات» وعالم المثل والخارج عن نطاق الوقائع الحياتية اليومية والبعيدة عن نطاق الإنسان العادي، فالبحث عن الحرية والعدالة والمساواة وإقامة المدينة الفاضلة ليس من اختصاص العامة من الناس.

هذا البحث الفلسفي العميق – الذي يشكل جوهر علم السياسة – تقوم به قلة من الأفراد في المجتمع وهي التي تتصف بمواصفات سلوكية وتربوية خاصة، وتمتلك قدرات فكرية وتأملية غير عادية. إن قلة قليلة من الناس – التي تضحي في العادة بمصالحها وطموحاتها الذاتية والمادية – هي المؤهلة للقيام بمهمة البحث عن المجتمع العادل، ومن ثم تحقيق السعادة للبشرية ككل، وهذه القلة – من الفلاسفة والمفكرين – هي التي تعرف السياسة حق المعرفة، وهي التي تمارسها الممارسة الصحيحة تجسيداً للقيم النبيلة والفاضلة، أي كما ينبغي لها أن تمارس، ويقول أفلاطون: إن الفيلسوف أو الحكيم هو الإنسان الوحيد الذي لديه الصفات الأخلاقية، والقدرات الذهنية لمعرفة الحياة الفاضلة، وأسرارها الخافية على العامة من الناس، الغارقين في الصراعات والملذات الآنية واليومية.

لذلك فإن الفيلسوف (أي الشخص الحاذق، والمحب للمعرفة، والقادر على تهذيب أخلاق الأفراد في المجتمع بقيم الجمال والاتزان) هو الوحيد المؤهل للحكم. إن أهم شرط يضعه أفلاطون لممارسة السياسة ولقيام المدينة الفاضلة هو أن يكون الحكيم حاكماً أو الحاكم حكيماً، وبدون تحقيق هذا الشرط الأفلاطوني فلن تتحقق العدالة أو السعادة للبشرية، وأي حاكم آخر – غير الحكيم – فغير جدير بالحكم ولن يستطيع أن يحكم بالعدل، ولن يحقق المساواة، وتصبح السياسة التي يمارسها سياسة فاسدة، وقائمة على الصراعات بين الرغبات الآنية للأفراد. أما إذا حكم الحكيم والفيلسوف، الذي يعرف ما هو الخير للناس وللمجتمع، وأعطيت له إدارة الدولة والمصلحة العامة فالنتيجة هي العدالة والمساواة والسعادة الكاملة في المجتمع وبالتالي الجمهورية الفاضلة.

إن جمهورية أفلاطون الفاضلة – كما هو الحال بالنسبة لمدينة الفارابي الفاضلة – غير قائمة على أرض الواقع، وهما مجرد أمثلة لما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات، ولما ينبغي أن يكون عليه الهدف من علم السياسة. هذا الفهم الفلسفي

لعلم السياسة كان سائدا لفترات تاريخية طويلة، وأثَّر في معظم الكتابات الفلسفية القديمة خلال كل العصور اللاحقة، بما في ذلك الفكر السياسي الروماني والمسيحي والإسلامي الذي تأثر بالآراء والأطروحات السياسية والفلسفية لأرسطو، والذي عُرِفَ بالمعلم الأول (وولف، 1994). وعلى الرغم من أن هذا الفهم الفلسفي لعلم السياسة انقطع في وقت لاحق واختفى ولم يعد يلقى الاستحسان بين علماء السياسة المعاصرين والمنتمين إلى المدرسة السلوكية فإن هذا الفهم بدا – مؤخراً – يحقق عودة جديدة على أثر صعود التيار المابعد السلوكي في علم السياسة. لقد شهدت السنوات الأخيرة بروز موجة أفلاطونية جديدة. (Kukathas & Pettit, 1990, pp. 1-17)، كما برز حنين للفكر السياسي التأملي، الذي يبحث في المسائل والقضايا الفلسفية الكبرى؛ كالعدالة والمساواة، وكيفية تحقيق السعادة للبشرية التي لا زالت على الرغم من كل التقدم المادي الذي حققته تعاني من الغربة، والضياع، وتفشي الفساد السياسي، وانخفاض أداء السياسيين، كما يستمد التيار الأفلاطوني الفلسفي الجديد حيويته من حاجة المجتمعات – مجددا – إلى الفكر والفلسفة والأخلاق، وذلك على ضوء تزايد الحديث عن دخول البشرية إلى مرحلة جديدة في التاريخ، نتيجة التطورات العلمية والحياتية المتسارعة. لقد أثارت هذه التطورات تساؤلات كبرى حول مصير البشرية، ومستقبل الحياة، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد الطبيعية، والمحافظة على القيم، والمسلمات الإنسانية السائدة، والتي تتعرض لتحديات شديدة نتيجة للتسارع المذهل لتداعيات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وبخاصة في الشق المتعلق بالهندسة الوراثية، وتفكيك الجينات الوراثية، والتي تثير تساؤلات ومشكلات لا يمكن حلها حلا علميا أو تقنيا. إن هذه المشكلات لا تقع خارج نطاق العلم، بل هي من فعل العلم – نفسه – الذي يقدم الاكتشافات دون الاكتراث بالتداعيات (Naisbitt, 1994, p.61). ولا يمكن إلا للفلسفة والفكر الفلسفي السياسي التعامل مع هذه التداعيات، التي – ربما – أعادت بعضا من الحيوية للشق الفلسفي لعلم السياسة، وهو الشق الذي انحسر تدريجيا مع تزايد الاهتمام بالفهم الواقعي للسياسة.

علم السلطة

إن عدم واقعية الفهم الفلسفي لعلم السياسة هي أبرز نقاط ضعف هذا الفهم، وهو الذي أدى بعلماء السياسة إلى التخلي عنه، والبحث عن بديل أكثر تجسيداً والتصاقا بالوقائع الحياتية، فعلم السياسة لا يمكنه أن يكون علمَ كل

العلوم. لقد سقط هذا الادعاء تدريجياً لعدم واقعيته، وعلم السياسة لا يمكنه أن يكون علم البحث عن المدينة الفاضلة؛ فهذه المدينة الفاضلة مجرد مدينة فلسفية، ليس لها وجود سوى في دنيا التأملات، وفي عالم الأفكار القديمة، وبخاصة في فكر أفلاطون الذي سرعان ما تراجع عنها في كتاباته اللاحقة، لعدم واقعيتها. وعلم السياسة لا يمكنه أن يكون علم السعي من أجل تحقيق غاية من الغايات الإنسانية النبيلة، فالعدالة والحرية والمساواة والسعادة هي غايات إنسانية نبيلة وتستحق بذل الجهد الفكري والعملي، لكن هذه الغايات ليست سياسة كما تمارس على أرض الواقع، ولا تمت بصلة لعلم السياسة الذي يدرس ظواهر كالسلطة والقوة والحكم والدولة والسلوك السياسي.

إن السياسة – على أرض الواقع – تبدو مختلفة عن السياسة كما جاء في التعريف الفلسفي، كما يبدو علم السياسة – في صيغته الواقعية – مختلفاً كل الاختلاف عن علم السياسة كما عرفه أفلاطون والفكر الفلسفي من بعده. إن أهم ما يميز علم السياسة الواقعي هو أنه يبحث عن السياسة كما هي وليس كما ينبغي لها أن تكون، والسياسة – على أرض الواقع وفي الحياة اليومية – متصلة أشد الصلة بالسلطة، وبكل ما له علاقة بها وبممارستها، فالسلطة ومفرداتها الأخرى كالقوة والنفوذ والحكم، وليست العدالة أو المساواة أو البحث في الغايات النبيلة هي مادة السياسة، ومحور اهتمام علم السياسة. لذلك فإن علم السياسة هو ذلك العلم المتخصص في دراسة السلطة، وفن إدارتها وممارستها والبقاء فيها والمحافظة عليها، إن أي نشاط ذهني وفكري وتحليلي يُتَّخَذُ من السلطة وعناصرها وتجلياتها المختلفة مادة للتحليل والدراسة هو علم السياسة (Ponton & Gill, 1993, pp. 22-29).

ينطلق علم السياسة – في صيغته الواقعية – من حقيقة أن السلطة موجودة في الحياة وكانت قائمة منذ القدم ومرتبطة بظهور التنظيم الاجتماعي، ولا يوجد تنظيم اجتماعي بدون سلطة، وبدون نظام وحكم وتحكم؛ فالسلطة والضبط والانضباط، وتوزيع الحقوق والواجبات، والمسؤوليات، وممارسة النفوذ على الآخرين، والتأثير في الخيارات هي من ضرورات التنظيم الاجتماعي أياً كان شكله، بما في ذلك الأسرة والقبيلة والدولة والمؤسسة، ولذلك تأخذ السلطة عدة أشكال، وتتراوح بين السلطة الدينية والأسرية والأبوية والسياسية والاجتماعية والرسمية وغير الرسمية الخاصة والعامة، ولا تخلو الحياة من سلطة، ففي كل

مكان هناك شكل من أشكال السلطة، وشكل من أشكال ممارسة السلطة أو الرغبة في الوصول إليها. إن السلطة هي الظاهرة السياسية الأهم في الحياة، ومن ثم فإن علم السياسة هو علم السلطة.

ولا يمكن إلا لعلم السياسة دراسة السلطة، فهي مادته التحليلية الأولى والأساسية، ولا يمكن لغير علماء السياسة فك ألغازها وأسرارها، ودراسة جاذبيتها التي تغري بها القريب والبعيد (Shiverly, 1993, p.10). إن للسلطة جاذبية تفوق جاذبية أية ظاهرة حياتية أخرى، كما أن لها هالة خاصة وفريدة تجعل من يملكها محط كل تقدير، فمن يملك السلطة يطيعه الأفراد، ويتودد إليه كبار البشر وصغارهم، فالسلطة توجب الطاعة، وتجلب الولاء، وتضفي على صاحبها الأهمية والمكانة، حتى ولو كانت بيد أقل الناس شأنا في المجتمع، وربما كان شكسبير على حق عندما أشار إلى ذلك في إحدى روائعه الأدبية «أعط السلطة للكلب تجد من يحترمه ويطيعه ويتودد له». وعلى الرغم من أن شكسبير ذكر ذلك على سبيل توضيح سحر السلطة والسلاطين، وتأثيرهم على الأفراد، فإن بعض الناس سيدين بالطاعة والولاء لمن هو في السلطة أيا كان. إن من يملك سلطة ما يملك القدرة على التأثير والتحكم في الموارد والآراء، ويملك الفرصة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المنظورة وغير المنظورة. لذلك فإن القاعدة العامة هي أن الكل يرغب في السلطة، وربما لا يوجد شخص لا يود ممارسة النفوذ على الآخرين، مهما كان زاهداً في الحياة، ومتواضعاً في طموحاته ورغباته، ومن هنا ارتبطت السلطة بالصراع في المجتمعات البشرية؛ ففي كل مجتمع، هناك صراع «خفي» أو «معلن» بين من يود الوصول إلى السلطة ومن يود البقاء فيها والدفاع عنها؛ من هو في السلطة يرغب البقاء فيها بكل الوسائل، ومن هو خارجها يرغب في الوصول إليها بكل الطرق، والبقاء في السلطة والوصول إليها يتم بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. إن أي وسيلة للوصول إلى السلطة مشروعة بما في ذلك الوسائل غير المشروعة. فالغاية «أي غاية الوصول إلى السلطة والبقاء فيها والتي هي أهم وأعظم الغايات في عالم السياسة» تبرر الوسيلة.

والسلطة – التي هي غاية السياسة – تؤدي بالضرورة إلى بروز الصراعات بين الأفراد وكذلك بين الجماعات والفئات في كل المجتمعات والمؤسسات، هذه الصراعات – التي تتمحور حول السلطة – هي في العموم صراعات طبيعية ترتبط أشد الارتباط بالرغبات الإنسانية العميقة، وهكذا تكون السياسة على

أرض الواقع؛ إنها مزيج من «السلطة» التي هي وقود السياسة، و«الصراعات بين الأفراد والجماعات» التي هي مصدر حيويتها. إن دور علم السياسة وبالتالي علماء السياسة هو دراسة هذه الظواهر كما تتجسد على أرض الواقع، دراسة واقعية وعلمية، وبعيداً عن المثل والقيم والانحيازات الذاتية.

كان ميكافيللي – المفكر الإيطالي – هو أول من ركز على مفهوم السلطة، كما أنه أول من فهم السياسة فهما واقعيا، وهو – أيضاً – أول من أسس علم السياسة في صيغته الواقعية البعيدة كل البعد عن الفلسفة. جاء ميكافيللي – الذي عاش قبل خمسمائة سنة تقريباً – ليعيد السياسة إلى أرض الواقع بعد أن حلق بها أفلاطون في عالم المُثُل الخالدة (فينيال، 1989، ص9). وأكد ميكافيللي على أن السياسة هي السعي من أجل الوصول إلى السلطة والحكم والبقاء فيه. إن أي نشاط يقوم به الفرد أو الأفراد ويكون هدفه وغايته السلطة، هو سياسة، وبالتالي هو من اختصاص عالم السياسة، الذي يقتصر دوره على إعطاء دروس في كيفية الاستيلاء على السلطة، والاحتفاظ بها، والاستمرار فيها. السياسة بالنسبة لميكافيللي، وكما درسها على أرض الواقع لا تعني أكثر من ذلك على الإطلاق، وبالنسبة له فإن الوصول إلى السلطة والبقاء فيها أهم الغايات الإنسانية، ولذلك فإنه من الممكن اللجوء إلى كل الوسائل الأخلاقية، وغير الأخلاقية، المقبولة وغير المقبولة، المشروعة وغير المشروعة، من أجل تحقيق هذه الغاية. هذه الغاية فقط، أي غاية السلطة والبقاء فيها وليست أية غاية أخرى هي التي تبرر الوسيلة.

أما السياسي، والذي يمارس السياسة فإن عليه أن يتحلى بمواصفات خاصة تؤهله للوصول إلى السلطة والبقاء فيها، وهي ليست بالضرورة مواصفات الفضيلة والحكمة. ففي نظر ميكافيللي إن على السياسي الناجح أن يتحلى بصفات الأسد والثعلب (فينيال، 1989، ص72). فمن ناحية عليه أن يكون كالأسد قوياً كل القوة، وقادرا على البطش إذا تطلب الأمر ذلك. وعليه أيضاً أن يكون كالثعلب يتصف بصفات المكر والدهاء والخبث، والتظاهر بعكس ما هو عليه في الحقيقة، ومن لا يتصف بهذه الصفات: «صفات الأسد والثعلب» لا يمكن أن يستمر طويلاً في السلطة، ولا يفهم السياسة حق المعرفة، وسيكون مصيره الفشل في الحكم. فالقوة والعنف مثل الحيلة والدهاء هما من ضرورات الوصول إلى السلطة والبقاء فيها. إن السياسة – في التطبيق العملي – لا علاقة لها بالأخلاق والقيم النبيلة كما أكد على ذلك أفلاطون، وإنما هي كما يقول ميكافيللي:

السعي للسلطة، وتعظيم النفوذ والمكاسب الفردية والفئوية. لذلك تبدو السياسة – بالمعنى الأفلاطوني والفلسفي – وكأنها الخير كل الخير، في حين أنها تبدو – بالمعنى الميكافيللي – وكأنها الشر كل الشر. تلك هي السياسة في عالم «الينبغيات» وهذه هي السياسة على أرض الواقع. السياسة تبدو تارة محببة ومقدسة، وتارة أخرى منفرة ومدنسة، بالنسبة للغالبية العظمى من الأفراد الذين قد لا يجيدون فَنَّ ممارستها الممارسة الميكافيللية والواقعية.

علم الدولة

السلطة – بالنسبة للعدد الأكبر من علماء السياسة قديما وحديثا – هي المادة الأولى لعلم السياسة، بيد أنها – حتما – ليست المادة الوحيدة؛ فاهتمامات علم السياسة وموضوعاته أوسع من ذلك بكثير. كما أن السياسة أيضاً أكثر من مجرد سلطة وحكم وتحكم، وصراعات ونفوذ، فالسياسة بالإضافة إلى كل ذلك تحتوي على إدارات وقرارات وممارسات، ودستور ودولة، وتعاون بين الأفراد والجماعات والدول. إن السياسة – بقدر ما هي سلطة – هي أيضا دولة، وبقدر ما هي صراع هي تعاون، وبقدر ما هي قدرات هي قرارات، وبقدر ما هي قوة هي إدارة، وبقدر ما هي حكم هي سلوك إنساني من نوع خاص. لذلك لا يمكن حصر علم السياسة في السلطة التي هي من المصطلحات التي كانت ولا زالت تعاني من الغموض والتعميم الشديدين، كما أنها توحي بكل المعاني السلبية والميكافيللية المنفرة عن السياسة. لذلك فإن كان ولا بد من التركيز والتحديد لمادة السياسة وموضوع الدراسات السياسية فإن الدولة هي أكثر تجسيداً للسياسة من السلطة، كما أن علم السياسة – وهو علم الدولة – أكثر من كونه علم السلطة التي هي مجرد عنصر من عناصر الدولة.

لقد أصبح علماء السياسة أكثر اقتناعاً الآن بأن الدولة، وليست السلطة، هي أكثر الظواهر السياسية وضوحاً على الإطلاق؛ فالدولة كتلة مكثفة من السياسة، وكل ما يتعلق بها ويصدر عنها ويحيط بها من قريب أو بعيد هو سياسة. قد تكون عناصر السياسة منتشرة ومبعثرة في أماكن عديدة، بيد أن الدولة تجسد أهم مكونات السياسة وأبرزها (Hague *et al.*, 1992, pp. 44-66). ففي الدولة هناك السلطة والقدرة والقرارات والمؤسسات والعلاقات الصراعية والتعاونية، وفي الدولة، هناك أيضا الدستور واللوائح والقوانين التي تنظم الحقوق والواجبات وطبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، لذلك فإن الدولة هي – أساساً – كيان

قانوني يصنع وينفذ التشريعات عبر المؤسسات والشخصيات والممارسات الرسمية والتي تمثل إرادة الجماعة، وتمتلك الحق في حماية المصلحة العامة وسيادتها سيادة مطلقة وواحدة لا تقبل التجزئة.

إن السياسة – بالمعنى القانوني والرسمي – توجد حيثما توجد الدولة فقط، وإن لم توجد السياسة في الدولة فإنه من الصعب أن توجد في أي مكان آخر بنفس القدر من الوضوح والأهمية، بل إنه – ومن وجهة نظر علم السياسة في صيغته الرسمية والقانونية – لا وجود للسياسة خارج العمل الرسمي للدولة ومؤسساتها، وإن وجدت سياسة ما خارج نطاق مؤسسات الدولة الدستورية فإما أنها غير مهمة، ومن ثم يمكن تجاهلها وإما أنها غير شرعية ومن ثم فهي خارجة على القانون، ولا بد من محاربتها. والسياسي هو بالتالي الشخص الذي يعمل في الدولة، أو في مؤسسة من مؤسساتها. والسياسي الناجح هو الشخص الذي يتقن فن إدارة الدولة، حسب اللوائح والقوانين المستمدة من النصوص الدستورية. وعلى ذلك فكلما تجرد السياسي عن مصالحه الذاتية والفئوية وعمل وفق القوانين القائمة، وبما يتطابق مع المصلحة العامة ازداد نجاحا أيضاً. إنَّ عمل السياسي عمل إداري وقانوني وبيروقراطي، يراعي ما هو ممكن، ويتم حسب الأصول والنصوص القانونية.

كل ذلك يؤكد – بما لا يدع مجالا للشك – الادعاء بأن علم السياسة لا يمكن أن يكون سوى علم الدولة (برو، 1989، ص ص77-137)، وأنه بدون فهم الدولة من قِبَلِ علماء السياسة لا يمكن فهم السياسة. لقد كانت الدولة – منذ القدم، وبدءا بأرسطو، ومرورا بسانت أوغسطين، وميكافيللي، وبودوان، وهوبز، ولوك، ومنتسكيو، وروس، وهيغل. ومِنْ بعدهم ماركس، وفيبر وغيرهم من المفكرين السياسيين، موضوعَ علمِ السياسة. وليس هناك اليوم من سبب مقنع، يحولُ دون استمرار الدولة من حيث هي الموضوع الأول للدراسات السياسية؛ فعلم السياسة هو العلم الذي يبحث في أصل الدولة ونشأتها، والهدف من وجودها، وهو أيضاً العلم الذي يدرس وظيفة الدولة، وهل تقتصر على الأمن في الداخل والخارج أم أنَّ وظيفة الدولة تتسع لتشمل – بالإضافة إلى الأمن – توفير كل الخدمات الاجتماعية والإنسانية، وعلم السياسة هو العلم المعني اساساً بظاهرة تنوع الدول في العالم، واختلافها عن بعضها بعضاً، بحيث يندر وجود دولتين متشابهتين، أو متطابقتين كل التطابق في العالم. والأهمُّ من ذلك أن علم السياسة هو العلم الذي

يتخصص حاليا في دراسة طبيعة العلاقات بين الدول، ولماذا تكون العلاقات بين دول العالم متوترة وعدائية أحيانا وودية وتعاونية أحيانا أخرى.

وعلى الرغم من أن اهتمام علم السياسة بالدولة قديم قدم الفكر السياسي، وأنه لم ينقطع في أي وقت من الأوقات، فإن هذا الاهتمام ازداد إلحاحاً على أثر ازدهار ظاهرة الدولة القومية في أوروبا وانتشارها على الصعيد العالمي خلال القرون الأخيرة (الحسن، 1986، ص5)، وبروز الحاجة إلى الدفاع عنها وعن مؤسساتها، وتبرير قيامها في وجه المحاولات التي استهدفت تقويضها، ومن ثم العودة إلى الكيانات الإقطاعية والكنسية. ثم تجدد اهتمام علماء السياسة بالدولة في الآونة الأخيرة، وذلك في ظل تزايد عدد الدول في العالم والذي بلغ حاليا حوالي 200 دولة، بعد أن كان العدد لا يزيد على 50 دولة فقط عام 1945، وكل دولة من هذه الدول لا زالت – بالرغم من كل المستجدات الدولية – تتمتع بالسيادة المطلقة، وتقرر مصالحها القومية العليا بمفردها (رستون، 1995، ص13) وهذه الدول – وليست المنظمات الدولية أو الشركات العابرة للقارات أو التكتلات الاقتصادية والتجارية – هي وحدها التي تسيطر على العالم المعاصر سيطرة سكانية وجغرافية وسياسية واقتصادية كاملة؛ فسكان الأرض منقسمون إلى مواطنين ورعايا لهذه الدول. إن كل فرد من سكان العالم مرتبط قانونيا بدولته، وليس له وجود شرعي بدون الانتماء القانوني إلى دولة ما، كذلك فإن أعظم بقعة من بقاع الكرة الأرضية تقع اليوم تحت سيطرة دول. فلكل دولة حدودها التي تزيد أو تنقص لأي سبب من الأسباب، حيث يؤدي سعي أي دولة إلى زيادة مساحتها، أو تجاوز حدودها إلى اندلاع الحروب، بما في ذلك أعنف الحروب التي شهدتها البشرية، وكذلك الحال بالنسبة للثروات الطبيعية التي لا زالت – وبالرغم من تنامي قوة الشركات العابرة للقارات، وتزايد اندماج اقتصاديات العالم بفعل قوى العولمة – ثروات وطنية وتستدعي حماية الدول وتخضع لقراراتها وسياساتها.

إن الدولة اليوم أهم حقيقة سياسية، بل هي أكبر حقيقة من حقائق هذا العصر الذي يشهد تناميا ملحوظا، ليس في عدد الدول فحسب، وإنما في قوتها وقدراتها المادية والمعنوية، وتغلغلها الشامل في كل مجال من مجالات الحياة المعاصرة؛ فكل دولة تمتلك قدرات وإمكانات جبارة لا يمتلكها أي كيان آخر في المجتمع، كما أن الدولة في كل مكان تزداد ضخامة على حساب المجتمع

والمؤسسات المجتمعية الأخرى التي تحولت إلى مؤسسات تابعة، وملحقة بمؤسسات الدولة، والدولة أيضا تزداد ضخامة على حساب الأفراد، وتحولت إلى أداة تسلط وقمع واضطهاد للإنسان، وبخاصة في الدول النامية التي لديها أسوأ سجل في مجال الالتزام بحقوق وحريات الإنسان السياسية والمدنية. كذلك لا زالت الدولة المؤسسة الوحيدة المعنية مباشرة بالأمن الداخلي والخارجي، ودون أي منافس. بل لا زالت الدولة – في المجتمعات المتقدمة والنامية – محتفظة كل الاحتفاظ بوظائفها الأمنية، وتحتكر الحق الشرعي لاستخدام القوة، وهي المسؤولة عن تشريع السياسات العامة وتنفيذها، والتي تمس حياة الأفراد، ولا توجد مؤسسة أخرى تتولى هذه المهمة التي تتعلق بتحديات البقاء والفناء، وبقرارات الحرب والسلم، والحياة والموت، وستظل الدولة محتفظة بجميع هذه الأدوار خلال المستقبل المنظور.

وباختصار فإن الدولة الوطنية لا زالت قوة أساسية في العالم المعاصر، وهذه القوة تزداد حيوية وانتعاشا، وذلك بخلاف الحديث حول نهاية الدولة (Ohmaem, 1955) وأفول السيادة والذي يتم الترويج له بوصفه إحدى نتائج العولمة، والعولمة السياسية في التسعينيات (Sassen, 1996, pp. 1-31). ولا شك أن ذلك يسعد بعض علماء السياسة الذين يتخذون من الدولة محورا لدراساتهم السياسية، ويؤكدون على أن علم السياسة هو علم الدولة، ومع ما يحمله هذا القول من صحة، فإن علم السياسة ليس بعلم الدولة، ولا يمكن تقزيم علم السياسة في عنصر واحد من عناصر السياسة، مهما كان ضخماً ومُهِماً. لا أحد يشك في أهمية الدولة بالنسبة لعلم السياسة، بيد أنه من غير الواقعي تأطير السياسة في الدولة، وحبسها ضمن مؤسساتها الرسمية والقانونية؛ فالحقيقة – التي لا تحتاج إلى المزيد من التأكيد – هي أن هناك سياسة خارج الدولة وخارج أطرها الرسمية، وأن السياسة الموجودة خارج نطاق الدولة هي أكثر بكثير من السياسة الرسمية، والممارسات السياسية خارج الإطار القانوني للدولة أهم بكثير من تلك التي تمارس من قبل الشخصيات والمؤسسات، والدوائر الدستورية والرسمية. لقد تجاوز فريق من علماء السياسة هذه الصيغة القانونية والرسمية الضيقة لعلم السياسة، والتي تحمل في طياتها مواقف لتبرير ما هو قائم، وتجدد التأكيد – من قبلهم – على أن علم السياسة ليس بعلم الدولة ولا هو بعلم السلطة، ولا هو بعلم كل العلوم، فعلم السياسة هو – قبل كل شيء وبعده –

علم السياسة، ولكنَّ السؤال – الملح الآن والذي يتكرر دائما – هو ما المقصود بعلم السياسة؟ هل هو علم قديم أو حديث، وهل هو أقدم العلوم أم هو أحدثها؟ وهل يوجد بالفعل علم اسمه علم السياسة؟ وهل هو علم مستقل وقائم بذاته وله منهجيته ونظرياته وأدواته التحليلية؟

علم السياسة

علم السياسة علم قديم كل القدم، وهو أيضا في نفس الوقت علم حديث كل الحداثة. فعلم السياسة قديم؛ لأن جذوره الفلسفية والفكرية تعود إلى أقدم الكتابات، والتي سبقت مؤلفات أفلاطون وأرسطو. لذلك فإن عمر علم السياسة يناهز الـ 2500 سنة، وأرسطو – ومن قبله أفلاطون – كان يبحث في الظاهرة السياسية، ويدرس النظم الدستورية، ويصنفها حسب توزيع السلطة أو تركيزها إلى نظم ديمقراطية، وأخرى دكتاتورية وذلك كما يفعل علماء النظم المقارنة حاليا (تيندر 1993، ص 27). لقد اعتقد أرسطو أنه كان يدرس السياسة دراسة علمية ويحللها، بل إنه اعتقد – عن حق – أنه أول من درس السياسة دراسة موضوعية، وبالتالي فهو أول من وضع أسس علم السياسة وقواعده (وولف 1994، ص107). وهكذا أيضا اعتقد كل من «ميكافيللي» ومن بعده «هوبز» وجميع علماء السياسة المعاصرين مثل: «ديفيد ايستون» و«هارولد لازول» ومَنْ جاء من بعدهم والذين يزيد عددهم الآن على خمسة وعشرين ألف عالم سياسة في العالم (Finifter, 1983, p.100).

وعلى الرغم من هذا القدم الذي يتصف به علم السياسة فإن هذا العلم أيضا – وبكل المعايير العلمية والمنهجية – علم حديث، لقد برز علم السياسة بوصفه فرعاً مستقلاً من فروع العلوم الاجتماعية، وذلك على أثر تراجع المناهج الفلسفية والتاريخية والقانونية والوصفية في الدراسات السياسية. وحاول علماء السياسة – بعد الحرب العالمية الثانية – فصل علم السياسة بعيدا عن الفلسفة والقانون والتاريخ والأخلاق، وهي العلوم الاجتماعية والإنسانية التي كانت – وحتى وقت قريب – تهيمن بمفاهميها ومناهجها وأدواتها البحثية المتواضعة على الدراسات السياسية، وتعوق بروز علم السياسة بوصفه علماً مستقلاً بذاته. لقد أدى تراجع المنهجية التاريخية والقانونية الوصفية إلى البحث عن مناهج تحليلية جديدة، تناسب الظواهر والممارسات السياسية، وتمكن علماء السياسة – خلال عقدي الخمسينيات والستينيات – من طرح مجموعة من المناهج التحليلية

البديلة، كمنهج تحليل النظم، ومنهج البناء الوظيفي، ومنهج الثقافة السياسية، ومنهج اتخاذ القرار، ومنهج النخبة، والدراسات المقارنة عموما، والتي كانت أقرب إلى المادة السياسية من المناهج التقليدية السابقة (دول، 1993). لقد شكلت هذه الإضافات المنهجية قفزة نوعية في سياق بروز علم السياسة وتطوره، كما أنها مهدت الطريق لتأكيد مقولة «علمية علم السياسة».

وفي نفس الوقت قام عدد من علماء السياسة باستعارة المنهج العلمي السائد في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وعلم النفس، في دراسة السلوك السياسي دراسة تحليلية وعلمية وكمية. واعتقد هؤلاء الذين آمنوا إيماناً عميقاً «بعلمية علم السياسة» وبضرورة تحرره من المواقف القيمية المسبقة بأن هدف علم السياسة – كما هو هدف كل العلوم الطبيعية – اكتشاف القوانين السياسية. لقد أكد هؤلاء بأن على علماء السياسة دراسة السياسة دراسة علمية عبرَ الملاحظة، ووضع الفروض، وجمع البيانات والمعلومات الأولية، وفي ضوء إطار نظري يسمح باختبار الفروض، والتأكد من صحتها مختبريا، وباستخدام الاستمارة البحثية، والأساليب الإحصائية والكمية، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات حول الظواهر السياسية. فكما أن في الطبيعة قوانين وثوابت فإن في الحياة أيضاً قوانين وثوابت سياسية تتطلب الاستكشاف، وهذه مهمة علم السياسة في صيغته العلمية المعاصرة، والتي تنطلق من اقتناع راسخ بأن السلوك السياسي ليس سلوكا عشوائيا وجامدا، وإنما هو سلوك متداخل، متأثر ومؤثر في النشاطات الإنسانية الأخرى، وتحكمه قوانين وضوابط. لذلك وعلى صعيد تأكيد علمية علم السياسة، وبروزه علماً مستقلاً يبحث في ثوابت السلوك السياسي في الحياة من خلال تطبيق المنهج العلمي فإن عمر هذا العلم ليس 2500 سنة وإنما عمره لا يتعدى الخمسين سنة فقط.

ارتبط الادعاء «بعلمية علم السياسة» بالمنهج السلوكي الذي برز في عقد الخمسينيات وحقق انتشارا سريعاً خلال عقد الستينيات (يولاو، بدون تاريخ، ص ص 9-18)، وجاء المنهج السلوكي – الذي تطور في الولايات المتحدة الأمريكية – ليؤسس لعلم السياسة المعاصر الذي يركز على السلوك السياسي الملموس للفرد، بوصفه وحدة تحليلية أولى في الدراسات السياسية، ويفترض المنهج السلوكي وجود انتظام في السلوك السياسي للإنسان، وأن مهمة عالم السياسة اكتشاف هذا الانتظام (المنوفي، 1981، ص 101). وعندما يتم اكتشاف هذه الثوابت فإنه

بالإمكان دراستها دراسة علمية وكمية وتحليلية، وذلك كما هو قائم في العلوم الطبيعية بالنسبة للظواهر الفيزيائية. إن دراسة السياسة دراسة تحليلية وعلمية تعني – أساساً – الوصول إلى النظرية السياسية العامة، والقوانين العامة التي تتحكم في المتغيرات السياسية، وذلك هو الحال بالنسبة لعلم الفيزياء الذي يبحث عن النظريات العامة في الطبيعة. لم يكن بإمكان علماء السياسة البحثُ في النظرية السياسية في ظل ارتباط علم السياسة بالعلوم الأُخَر، وفي ظل سيادة المناهج الوصفية في الدراسات السياسية. لقد تم ذلك فقط مع بروز الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية (أحمد بدر، 1975)، وعندما أصبح السلوك السياسي وحدة التحليل الأولى، وأصبح علم السياسة – بالتالي – علم السلوك السياسي.

ينطلق علم السياسة – في صيغته السلوكية – من حقيقة أن السياسة ليست غاية أو سلطة أو دولة، وإنما هي – في المقام الأول – سلوك إنساني من نوع خاص؛ فالإنسان في حياته اليومية الاعتيادية متعدد النشاطات والاهتمامات والسلوكيات التي تتراوح بين السلوك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، فالسلوك الاقتصادي للإنسان يتضمن قيامه بعمليات البيع والشراء، والاستثمار والادخار، والعمل من أجل كسب العيش، وكل ذلك جزء من سلوك الإنسان الاقتصادي، وهناك السلوك الاجتماعي للإنسان، والذي يتجسد في علاقاته الأسرية، ودوره وموقعه العائلي والطبقي، وتكوينه للصداقات، وانتسابه للجمعيات والهيئات التطوعية والخيرية. ثم إن هناك السلوك الثقافي للإنسان، والذي يتمثل في قضاء الوقت في القراءة والاسترخاء، والقيام بأي نشاط من النشاطات الفكرية أو الأدبية والفنية المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك السلوك الديني والسلوك الجنسي والسلوك العاطفي، وما إلى ذلك من النشاطات والاهتمامات اليومية والحياتية، التي على الرغم من تداخلها فإنها منفصلة، ويمكن فرزها وتمييزها بعضها عن بعض، ومن ثم رصدها ودراستها دراسة علمية.

إن السياسة هي السلوك السياسي للإنسان، والذي يأتي مكملا لسلوكياته الأخرى، ويتجسد السلوك السياسي في شكل اهتمام الإنسان بالشأن العام؛ فعندما يقوم الإنسان بالاهتمام بالقضايا الحياتية العامة – وليست الخاصة – فإن هذا السلوك هو سياسة، ويكون الإنسان في وضع يمارس فيه السياسة. ويتعدد الاهتمام بالشأن العام، ليشمل الأمور المتعلقة بالدولة، وبتوزيع الموارد العامة، ومناقشة السياسات، وإبداء الرأي في التشريعات، والمشاركة في

الانتخابات، والالتزام بالواجبات، والدفاع عن الحريات والحقوق والتجنيد أو التطوع للدفاع عن الوطن، وتحية العلم، وتولي المناصب الرسمية في المجالس والمؤسسات والدوائر المحلية والوطنية. وعندما يمارس الإنسان أي نشاط من هذه النشاطات فإنه – في حقيقة الأمر – يمارس السياسة (يولاو، بدون تاريخ، ص 88). لذلك فإن السلوك السياسي سلوك إنساني طبيعي، وله مجاله المحدد، ويتأثر بالسلوكيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والدينية الأخرى. كذلك فإن السلوك السياسي ليس حكرا على السياسي، والذي يمارس السياسة بل هو سلوك يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع. السلوك السياسي يقوم به الإنسان العادي كما يقوم به رئيس الدولة، ويمكن لهذا السلوك أن يكون بارزا وواضحا تارة، وتارة أخرى أقل بروزا لدى الإنسان العادي. كذلك فإنه من المهم التأكيد على أن سلوك السياسي، كرئيس الدولة أو عضو البرلمان والمجالس المنتخبة، ليس دائما سلوكا سياسيا، فجزء مهم من سلوكه اليومي هو سلوك اجتماعي واقتصادي وديني وثقافي. إنَّ السياسة جزء من اهتمامات الإنسان، ومن نشاطاته الحياتية الاعتيادية، يبرز ويختفي بحكم عوامل عديدة، ومن هنا فقط تأتي دراسة السياسة دراسة علمية وإجرائية، وتتأكد من ثم ولأول مرة في التاريخ «علمية علم السياسة».

لم تقدم هذه الصيغة العلمية والسلوكية لعلم السياسة أي تعريف محدد للسياسة بجانب الإشارة العامة إلى أن السياسة سلوك إنساني من نوع ما، لكن إصرار التيار السلوكي – على عدم تقديم تعريف واحد للسياسة – فتح الباب من جديد لجملة من التعريفات الإجرائية اللامتناهية والمتنوعة أشد التنوع، والتي زاد عددها على كل التعريفات التي قدمت للسياسة خلال الـ 2500 سنة الماضية. فكل عالم – من علماء السياسة – أصبح لديه تعريفه الإجرائي الخاص به، وأحيانا يكون لدى عالم السياسة الواحد أكثر من تعريف إجرائي واحد للسياسة. واختلطت التعريفات الإجرائية للسياسة أشد الاختلاط وتباينت فائدتها أشد التباين. واتسم بعض هذه التعريفات بالوضوح وأسهم في التعريف بماهيته. بيد أن تعريفات أخرى عديدة كانت تعاني من الغموض، وبالتالي أضافت مزيداً من الغموض على السياسة.

إن أقدم التعريفات الإجرائية والسلوكية وأكثرها تداولا وانتشارا تعريف «هارولد لازول» (Lasswell, 1958)، الذي يعد من أكثر علماء السياسة المعاصرين

أصالة وأكثرهم غزارة في الإنتاج، فتعريف «لازول»، الذي صيغ في شكل سؤال بسيط ومتواضع، يؤكد على أن السياسة هي مَنْ يحصلُ على ماذا وكيف؟ لكن هذا التعريف – البسيط في شكله – عميق كل العمق في مدلولاته المختلفة. فكل مفردة من مفردات هذا التعريف تستحق التوقف والتأمل؛ «فمن» يرمز إلى الفرد الذي يصدر عنه الفعل السياسي. و«يحصل على ماذا» يدل على الهدف من السلوك السياسي، أما «كيف» فإنه يشير إلى الوسيلة التي يتبعها الفرد للوصول إلى غاياته، وعلى نفس السياق قَدَّم «ديفيد ايستون» – والذي يعتبر أيضاً من أهم رواد المدرسة السلوكية – تعريفا بنفس القدر من الإيجاز، عندما ذكر أن السياسة هي التوزيع المقنن للموارد؛ فالسياسة بالنسبة «لايستون» تتضمن أولا: عملية توزيع لموارد محددة، وتتضمن ثانيا تنظيم عملية توزيع الموارد، وتتضمن – أخيرا – جهة مخولة لضبط عملية توزيع الموارد وتقنينها. جميع هذه التعريفات الإجرائية وأخرى عديدة – والتي حاولت أن تحقق لعلم السياسة علميته التي كان يبحث عنها عبر الـ 2500 سنة – أصبحت واسعة التداول في الدراسات السياسية خلال الخمسين سنة الأخيرة.

ومهما كانت صيغته ومفرداته فإن الهدف من التعريفات الإجرائية هو دراسة السياسة دراسة تحليلية (دول، 1993). فالتحليل السياسي يرتبط بالبحث عن النظرية السياسية العامة التي تسعى لشرح الأسباب والدوافع والحيثيات المختلفة للسلوك السياسي، وتفترض الدراسة التحليلية أن السياسة – مهما كانت «حقيقتها وطبيعتها» – فهي مجرد جزء من واقع اجتماعي أكثر شمولا، يحتوي على مجموعة من المكونات والعناصر والأجزاء المترابطة والمتداخلة أشد التداخل. إن السياسة مجرد جزء من هذه الأجزاء التي يؤثر بعضها في بعض تأثيرا جدليا وترابطياً وسببياً، وعلى الرغم من تداخل هذه الأجزاء وتشابكها مع بعضها بعضاً فإنه بالإمكان فرزها، وبالتالي فرز الجزء السياسي فرزا ذهنيا من أجل دراسته دراسة مستقلة، وفهم علاقته بالأجزاء الأخرى، كالجزء الاقتصادي والنفسي والثقافي والاجتماعي والقانوني والتاريخي، وما إلى ذلك من الأجزاء العديدة في الواقع الاجتماعي. بل إن هذا الفرز الذهني يسهم في توضيح مدى تأثير تلك العوامل في الجزء السياسي، وهو أهم هدف من أهداف التحليل السياسي، بيد أن التحليل السياسي لا يتوقف عند ذلك، حيث يفترض أيضا أنه عند فرز الجزء السياسي – من الواقع الاجتماعي – يتضح أن الجزء السياسي

ليس جزءا واحدا وموحدا بل إنه يتكون من عدة أجزاء فرعية، كالنخبة السياسية والثقافة السياسية، والمؤسسات السياسية والسياسات العامة والقرارات والتشريعات عموما، وهذه الأجزاء السياسية من الممكن أيضاً فرزها كل على حدة، ومن ثم دراسة كل جزء دراسة مستقلة وفهم علاقته بالأجزاء السياسية الأخرى داخل الجزء السياسي.

وهذا هو التحليل السياسي الذي هو عبارة عن «عملية ذهنية تحاول تجزئة الواقع الذي هو في الحقيقة غير مجزءٍ (Conway & Feigert, 1976, p. 2). إن الهدف من التحليل السياسي هو الاقتراب المنهجي والعلمي من السياسة، وفهم العوامل المجتمعية المؤثرة فيها، وبالتالي الإجابة عن السؤال بماذا تتأثر السياسة؟ وبماذا يتأثر السلوك السياسي؟ وما هو العامل الأكثر تحكما في الممارسة السياسية؟ هذا التحليل السياسي واحد من أهم إضافات التيار السلوكي لعلم السياسة. فمن خلال التحليل السياسي والتعريفات الإجرائية وبناء النظرية السياسية والأخذ بالأساليب الكمية الإحصائية اعتقد التيار السلوكي بإمكان تحقيق علمية علم السياسة. بيد أن التيار السلوكي الذي حقق لعلم السياسة ما لم يحققه أي تيار نظري ومنهجي آخر، والذي شد إليه أكبر عدد من علماء السياسة المعاصرين في العالم، لم يكن بالضرورة مقنعاً لكل علماء السياسة وبخاصة للجيل الجديد. فسرعان ما انقسم علماء السياسة إلى جيلين متنافسين ينتميان إلى تيارين مختلفين كل الاختلاف حول البدهيات المنهجية والنظرية في علم السياسة.

يجزم أعضاء التيار الأول أن بإمكان علم السياسة أن يصبح كالعلوم التطبيقية والتجريبية، ويستخدم مناهج وتقنيات البحث العلمي في دراسة السلوك السياسي، أي أن علمية علم السياسة ممكنة ومرغوبة، ولا بد من العمل من أجل تجسيدها. أما التيار الآخر فإنه يتمنى أن يكون علم السياسة كالعلوم الطبيعية إلا أنه غير مقتنع بمقولة «علمية علم السياسة»، كما أنه غير متحمس للمنهج العلمي بوصفه منهجاً وحيداً لفهم السياسة، فضلاً عن أنه غير محبذ لفكرة الحياد والموضوعية في الدراسات السياسية. لقد عُرِفَ التيار الأول بالتيار السلوكي في علم السياسة، وهو التيار الذي برز وتطور خلال الخمسين سنة الأخيرة. أما التيار الآخر – والذي عرف بالتيار ما بعد السلوكي – فإنه يضم كل علماء السياسة الرافضين لمقولات علمية علم السياسة، والراغبين في تأسيس علم سياسة جديد يقوم على التعددية المنهجية والنظرية والفكرية.

«لا علمية» علم السياسة

لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» عبر التعريفات الإجرائية، فقد اتضح الآن أن هذه التعريفات لم تضف أي جديد لعلم السياسة، بل إنها تسببت في إضفاء المزيد من الغموض على السياسة التي تعاني أصلا من الغموض، ولا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» عبر البحث عن النظرية السياسية العامة التي تشرح الفعل السياسي، وتتنبأ بالوقائع السياسية، فالتنبؤ بالأحداث السياسية غير ممكن مهما كانت قوة النظرية السياسية، كما أن البحث – عن هذه النظرية – لم يؤد حتى الآن إلا إلى الغرق في التنظير من أجل التنظير، والابتعاد عن دراسة السياسة، ولا يمكن أيضا تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال التركيز على السلوك السياسي، فالقول بأن السياسة سلوك إنساني من نوع ما أدى إلى تهميش ظواهر سياسية مُهِمَّة، كالدول والقوة والسلطة والنفوذ والمؤسسات وما إلى ذلك من الحقائق السياسية، التي لم تلق الاهتمام من قبل الدراسات السلوكية على الرغم من أن هذه الحقائق السياسية كانت – ولا زالت – تشكل المادة الأولية للسياسة، والممارسة السياسية في كل العصور. كما أنه لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال تطبيق الطرق الكمية والإحصائية وتقنيات البحث الميداني، فالبحوث السياسية الكمية والإحصائية لم تقدم سوى استنتاجات عادية وتقليدية، ولم تؤد إلى أي تراكم علمي أو نظري مهم وحاسم في المعرفة السياسية خلال الأربعين سنة الماضية.

وكذلك لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال الادعاء بالحياد، والتجرد الكامل، وعدم الانحياز في الدراسات السياسية؛ فالحياد والتجرد ربما كان ممكنا في الدراسات الفيزيائية والكيميائية والرياضيات، غير أنه غير ممكن على الإطلاق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث تتداخل الاعتبارات الذاتية والأخلاقية والأيديولوجية والفلسفية للباحث وللمادة البحثية أشد التداخل (Babar, 1988, pp. 3-22)، ومن الصعب إجراء الفصل في الدراسات السياسية بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي والذي يعد واحداً من أهم أركان الثورة السلوكية – بالإضافة إلى ذلك – فإنه لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال التحليل السياسي، فشرح السلوك السياسي هو بنفس أهمية تفسيره ووصف الظواهر السياسية هو بنفس أهمية تحليلها، والدراسات الوصفية والفلسفية وغير

المنهجية أسست، ولا زالت تؤسس لتراكم معرفي مهم في سياق ظهور علم السياسة وتطوره. وأخيراً فإن «علمية علم السياسة» لا تتأكد من خلال تطبيق المنهج العلمي، فالمنهج العلمي الذي يسعى إلى دراسة الظواهر الحياتية دراسة مختبرية وتجريبية مباشرة ربما كان مناسبا لبعض العلوم، ولكنه غير مناسب بالضرورة لكل العلوم، وبخاصة تلك العلوم التي تتعامل مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي لا تخضع للثوابت والانتظام، وتتداخل فيها العواطف والأحاسيس والانفعالات الآنية والعفوية. إنّ الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الإنسانية الطبيعية معقدة إلى حد الإعجاز، وبما يتخطى قدرة العقل والمنهج العلمي على الإحاطة والاستيعاب، أكثر من ذلك، فإن التشكيك في الحياد القيمي قد انتقل مؤخراً من العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى العلوم الفيزيائية والأحياء وحتى الرياضيات، حيث اتضح زيف الادعاء بإمكان استبعاد القيم وتحقيق الموضوعية المطلقة.

لذلك فإن مقولة «علمية علم السياسة» – بقدر ما هي مرغوبة – هي أيضا غير مجدية، بل هي غير ممكنة. فقد اتضح الآن – وبما لا يدع مجالا للشك – أن الحياد غير ممكن وغير مرغوب في الدراسات السياسية، وأن النظام والانتظام غير موجود في السلوك السياسي، حيث إن معظمه سلوك عشوائي، كما أن النظرية السياسية الواحدة والعامة والقادرة على شرح الفعل السياسي والتنبؤ به محض ادعاء غير واقعي. كانت هذه أهم استنتاجات وخلاصات التيار «ما بعد السلوكي» في علم السياسة. هذا التيار هو جزء من التمرد العام ضد الخطاب العقلاني في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر (Bernstein, 1986). لقد شكك هذا التيار في الادعاء بعلمية «علم السياسة» بل في علمية كل العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، وسقط على أثر ذلك الانبهار بالمنهجية العلمية، التي تعتبر أحد أهم أسس التيار السلوكي. كما سَقَطَ الاقتناع بوجود معايير علمية، وقوانين ثابتة يمكن اكتشافها في السلوك السياسي. جاء التيار «ما بعد السلوكي» ليستبدل بكل ذلك اعتقادا يؤكد على أن كافة المعايير والأحكام والتعميمات والمناهج – التي تطلق باسم العلم والمنهجية العلمية – هي مجرد أفكار ومعايير ومناهج نسبية، كما أن الثبات والنظام والانتظام هي الاستثناء في حين أن الجوانب العشوائية والعفوية والآنية هي القاعدة بالنسبة للسلوك السياسي والوقائع الحياتية الأخرى. لذلك لا يمكن لمنهجية واحدة مهما ادعت العلمية

والشمول، الإحاطة بتفصيلات السلوك السياسي الذي لا يستند إلى قاعدة عامة يمكن استنتاجها بالملاحظة والفحص الميداني والمختبري.

هذا هو جوهر الاتجاه «ما بعد السلوكي» في علم السياسة، والذي لم يسقط المنهجية العلمية، وإنما أكد على أنها ليست المنهجية الوحيدة في الدراسات السياسية والاجتماعية (عبدالخالق عبد الله، 1991، ص32). إن المنهجية العملية واحدة من المناهج العديدة والمتنوعة، التي تبدو جميعها متساوية ومتكاملة. لقد استطاع التيار «ما بعد السلوكي» أن يستبدل الإجماع – حول الأحادية المنهجية في الدراسات السياسية، وأصبحت التعددية واحدة من أهم مرتكزات التيار «ما بعد السلوكي» في علم السياسة، الذي يسعى حاليا إلى وقف التباعد القائم بين علم السياسة والسياسة، وهو التباعد الذي نَجَمَ عن محاولات التيار السلوكي إضفاء العلمية على الدراسات السياسية، وهذا الإصرار على مقولة العلمية أدى إلى تهميش الشق السياسي في علم السياسة. لقد طغى العلم (والحديث المتزايد عن النظرية والمنهجية والتقنيات البحثية) – ولسنوات طويلة – على السياسة في علم السياسة، وأصبح علم السياسة خاليا من السياسة. لقد سقط هذا العلم ضحيةً لمفارقة أنه كلما زادت جرعة العلم تناقصت جرعة السياسة في علم السياسة، ولكن في الوقت الذي بدا وكأن العلم قد حقق انتصاراً مُبِهماً، وربما نهائياً في علم السياسة، في هذا الوقت بالذات اتضح للجميع أنه من غير الممكن الاستمرار في السجال لتأكيد علمية علم السياسة. لم يعد بالإمكان – الآن – تحويل علم السياسة إلى علم، واتضح عدم الجدوى من كل المحاولات المخلصة للتأسيس لعلمية علم السياسة.

إن أهم ما يسعى إليه التيار ما بعد السلوكي هو إعادة التوازن إلى علم السياسة الذي أوشك أن يفقد شقيه السياسي والعلمي خلال فترة الثورة السلوكية، بيد أن هذه المحاولة لم تحقق النجاح حتى الآن؛ فعلم السياسة فَقَدَ «بوصلته» وهو يعاني اليوم من عدم التوازن والضياع والغموض حول ماهيته ومادته ومنهجيته. كما فقد هذا العلم الانسجام الذي كان يتصف به خلال كل مراحل بروزه وتطوره، وحل – محل الانسجام – صراع تناحري بين التيارات والنظريات والاتجاهات والحقول والأجيال المختلفة من علماء السياسة، الذين يبالغون في التطرف والتزمت الفكري والمنهجي، فعلى الصعيد المنهجي برز قطبان متطرفان كل التطرف (Almond, 1988). فمن ناحية هناك القطب الذي يدعو إلى الصرامة المنهجية، والتشدد في تطبيق الطرق الكمية، والمعادلات الرياضية

والإحصائية في الدراسات السياسية، واعتماداً على ذلك فإن كل الدراسات السياسية التي لا تلتزم التزاما صارما بالطرق الكمية ليست دراسات علمية ولا تنتمي إلى علم السياسة، وفي مقابل هذا الالتزام والتزمت المنهجي هناك التيار اللامنهجي، والذي يدعو إلى التحرر تحرراً كاملاً من كل الأطر النظرية والمنهجية في علم السياسة، والعودة بالبحوث والدراسات السياسية إلى حقل الدراسات الإنسانية والفلسفية، بل حتى الدعوى إلى تسييس علم السياسة بدلاً من علميته، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن تسييس وأَنْسَنة الدراسات السياسية أقرب إلى جوهر السياسة من البحوث السياسية التي تتشدق بالعلمية والمنهجية.

هذا على الصعيد المنهجي، أما على الصعيد الأيديولوجي فهناك أيضاً تياران متصارعان ومتناحران، هما تيار اليمين المتطرف وتيار اليسار المتطرف. إن لكل تيار من التيارات السياسية والأيديولوجية اهتماماته البحثية المستقلة، ومواقفه الاجتماعية والسياسية الواضحة وعلماءه المتخندقين والذين يزدادون تخندقا وانعزالا عن سائر علماء السياسة. ولا شك أن هناك قدراً من التداخل بين هذه التيارات المنهجية والأيديولوجية، بحيث أصبح علم السياسة في ظل الثورة «ما بعد السلوكية» منقسما انقساما رباعيا، وليس انقساما ثنائيا؛ فهناك أولاً اليسار المتطرف أيديولوجيا ومنهجيا، وهناك ثانيا اليمين المتطرف أيديولوجيا ومنهجيا، ثم هناك ثالثا اليسار المتطرف أيديولوجيا والمتحرر منهجيا، وهناك رابعا اليمين المتطرف أيديولوجيا والمتحرر منهجيا، وأخيرا هناك التيار الخامس الذي يتسم بالاعتدال الأيديولوجي والمنهجي، ولكنه يمارس نفس القدر من النفي للتيارات الأُخَر. إن هذه التيارات المعتدلة والمتطرفة، والتي يصفها «جبرائيل الموند»؛ أحد أبرز علماء السياسة في القرن العشرين هي أقرب إلى الطوائف والقبائل المتناحرة من كونها نظريات أو اتجاهات تحليلية وأكاديمية، وذلك نتيجة لتعصبها وانغلاقها ونفيها لبعضها بعضاً، وهذه التيارات هي أيضاً المسؤولة عن حالة الضياع الراهن في علم السياسة، والذي يجعله فاقدا للانسجام والتركيز والوحدة (Almond, 1988).

لم يفقد علم السياسة تركيزه نتيجة لبروز هذه التيارات المنهجية والأيديولوجية المتناحرة فحسب، بل برزت إضافة إلى ذلك مجموعة غير متوقعة من الاتجاهات الفكرية والنظرية الجديدة وغير المألوفة في الدراسات السياسية، كالاتجاه النسوي، والاتجاه المؤسسي، والاتجاه الانتقائي، والاتجاه الميتافيزيقي،

والاتجاه الإحصائي، والاتجاه البيولوجي، والاتجاه البنيوي، والاتجاه ما بعد البنيوي، والاتجاه العقلاني، واتجاه الاختيار الجماعي، واتجاه الاختيار الفردي. (Leftwich, 1990). لقد ساهمت هذه الاتجاهات والمدارس في إضفاء الحيوية والتجديد على علم السياسة، بيد أنها أصبحت مصدرا من مصادر التشتت وعدم التركيز، فالاتجاه النسوي (Jones & Jonasdottier, 1990) الذي ركز على القضايا الخاصة بالمرأة، وقدم مجموعة من المفاهيم والمفردات التحليلية والنقدية الجديدة لدراسة السياسة، ولفهم علاقات القوة في المجتمع، وعلى صعيد العلاقات الدولية (Grant & Newland, 1991) أدى – في الوقت نفسه – إلى انقسام علم السياسة إلى علم سياسة ذكوري وآخر نسوي، وهما لا يلتقيان. أما الاتجاه المؤسسي فإنه أثار نقاشات خلافية واسعة حول محورية الدولة واستقلاليتها النسبية، ودعا لإلغاء دراسة السلوك السياسي، والعودة إلى الدولة من خلال التركيز على مؤسساتها. وكذلك الأمر بالنسبة لاتجاه التحليل البنيوي الجديد، الذي قدمه «ديفيد إيستون» في بداية التسعينيات بوصفه بديلاً لتحليل النظم في علم السياسة. (Easton, 1990) لقد أكد «ديفيد إيستون» أن علاقة الفرد بالكل هي علاقة ثلاثية تتراوح بين العلاقة الاختيارية الحرة، والعلاقة الإجبارية المقيدة، والعلاقة التنسيقية الحاضنة. أما اتجاه الانتقاء أو الاختيار العقلاني فقد تطور تطوراً ملحوظاً خلال عقد الثمانينيات وذلك من خلال تركيزه على مقولة: إن الفرد ليس أنانياً بطبعه ولا يفضل دائماً مصالحه الخاصة على المصلحة العامة. لذلك فإن الجوهر – في دراسة رغبات الإنسان وميوله السياسية – هو دور الإطار المؤسسي الذي يحول خيارات الإنسان إلى خيارات جماعية، تحافظ على الاستقرار في المجتمع. إن أكثر ما يميز هذا الاتجاه التحليلي الجديد هو استخدامه لمفاهيم واضحة ومباشرة وذات قدرات تفسيرية بالغة ومن خلال الالتزام بالطرق الكمية والإحصائية، مما دفع بأنصاره إلى الاعتقاد بأنه أكثر الاتجاهات علمية في علم السياسة.

ربما كان اتجاه الانتقاء العقلاني من الاتجاهات القليلة التي لا زالت مصرة كل الإصرار على علمية علم السياسة الذي هو اليوم أكثر ميلاً للتعددية المنهجية من أي وقت آخر. بيد أن هذه التعددية التي يعيشها علم السياسة – اليوم – تثير تساؤلات مشروعة ومقلقة حول واقعه ومستقبله. فبعض علماء السياسة يشعرون أن تنوع التيارات والاتجاهات والنظريات حالة صحية وخطوة متقدمة

وعلامة من علامات النضوج والازدهار، ومواكبة المستجدات. إن التعددية بالنسبة لهؤلاء خطوة أولى نحو تأسيس علم سياسة جديد لم تكتمل ولادته بعد، أما بعضهم الآخر فإنه يرى أن هذه التعددية قد أدخلت علم السياسة إلى مرحلة من التشتت والتصدع، وربما الانهيار أيضاً (Johnson, 1989)، لذلك فإن التعددية الراهنة تعبر عن وضع مأساوي «تراجيدي» وربما كانت بداية نهاية علم السياسة (Ricci, 1989).

انهيار علم السياسة

لقد حقق علم السياسة نجاحات مهمة على صعيد التنوع النظري، فعلى الرغم من فشل علماء السياسة في الوصول إلى النظرية السياسية العامة فإن عدد النظريات السياسية قد تزايد تزايدا ملحوظا خلال الخمسين سنة الماضية، كذلك حقق علم السياسة أقصى ما يمكن أن يحققه على الصعيد المنهجي، فعلى الرغم من تراجع انبهار علماء السياسة بالمنهجية السلوكية فإن طرق البحث في علم السياسة ومناهجه قد تطورت أشد التطور على المستويين الكمي والنوعي، وأصبحت له قاعدة واسعة من الأدوات والبيانات البحثية الأولية، كما حقق مكاسب عميقة على صعيد التنوع الفكري، فعلى الرغم من «الأمركة» الواضحة لعلم السياسة المعاصر، وعلى الرغم من ارتباطه العضوي الراهن بالفكر الليبرالي فإن عدد التيارات الفكرية في علم السياسة قد يزيد اليوم على عدد علماء السياسة في العالم، فمن حيث الهوية الفكرية والوطنية هناك علم سياسة أمريكي، وهو السائد في العالم، ولكن هناك أيضاً علم سياسة أوروبي وآخر عربي وربما أفريقي، وهناك علم سياسة ليبرالي وهو الذي يركز جل اهتمامه على دراسة الديموقراطية، والنظريات والممارسات الديموقراطية وهناك أيضاً علم سياسة ماركسي، وآخر إسلامي، وربما أيضاً علم سياسة إنساني. بالإضافة إلى ذلك فقد تعرض علم السياسة – ولأول مرة في تاريخه المدون – إلى انقسام جنسي، لذلك فإنه إذا كان هناك علم سياسة نسوي/ أنثوي – وهو الذي تأسس في الآونة الأخيرة – فإنه يوجد في المقابل علم سياسة ذكوري، كان ولا يزال مهيمنا على الدراسات السياسية.

ولم يقتصر التوسع الذي شهده علم السياسة على الصعيد النوعي، الفكري والنظري والمنهجي فقط، وإنما حَقَّقَ أيضاً توسعاً ملحوظاً على الصعيد الكمي؛ فقد ارتفع عدد علماء السياسة في العالم ارتفاعاً كبيراً خلال الخمسين سنة

الماضية، وبلغ عددهم حوالي 30 ألف عالم سياسة بحلول عام 1995، منهم أكثر من 20 ألف عالم سياسة من الولايات المتحدة الأمريكية وهم الذين يتزايدون بمعدل 1000 كل عام. إنَّ علم السياسة – في أبسط معانيه – هو النشاط الذي يقوم به علماء السياسة خلال ساعات عملهم، والذي يتضمن دراسة السياسة وتحليلها بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد. لذلك فإن تزايد عدد علماء السياسة يعني بالضرورة اتساع نطاق علم السياسة الذي يمارس في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية. لقد ازداد عدد أقسام علم السياسة في الجامعات في كل أنحاء العالم، وبخاصة في الجامعات الأمريكية التي شهدت تأسيس أول قسم مستقل لعلم السياسة، قبل مائة عام تقريباً. كذلك ارتفع عدد مراكز البحوث والدراسات السياسية وازدادت تخصصاً وتأثيراً في القرارات والتشريعات الوطنية والدولية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تستأثر بحوالي 80% من عدد مراكز البحوث والدراسات السياسية في العالم، والتي تنتج الجزء الأهم من الإنتاج الفكري والنظري بما في ذلك التوجه نحو المزيد من التخصص في الحقول الرئيسة في علم السياسة (Easton *et al.*, 1991, pp. 1-13).

لكن المفارقة بالنسبة لعلم السياسة هي أنه في الوقت الذي بلغ فيه هذا العلم أقصى قدر من الاتساع والتنوع الكمي والنوعي، فإن هذا الاتساع والتنوع بدأ كل منهما يولد نقيضه، فأضحى التباعد بدلا من التقارب، والانشقاق بدلا من الانسجام، والسيولة بدلا من الاستقرار. وكل تيار فكري أساسي أخذ يتفرع إلى عدة تيارات فرعية متصارعة، كاليمين السياسي، الذي انقسم إلى يمين تقليدي ويمين معتدل ويمين جديد، وكذلك اليسار الذي انقسم أيضا إلى يسار ويسار جديد ويسار أجدد. كذلك أخذت كل مدرسة نظرية – من المدارس السياسية – تتوزع إلى عدة مدارس فرعية متباعدة عن بعضها بعضاً، حيث تدعي كل منها أنها الوحيدة القادرة على شرح السياسة، ودراسة الظواهر السياسية، والتنبؤ بالسلوك السياسي، وكذلك بدأ كل إطار تحليلي بفرز ترسانة من المفاهيم التحليلية، والتعريفات الإجرائية التي بادرت للتخندق في مواجهة التعريفات والمفاهيم والأطر التحليلية الأخرى المنافسة على صدارة التحليل السياسي.

لكن الأهم من كل ذلك أن كل حقل من الحقول القديمة والجديدة في علم السياسة أخذ يتجه نحو المزيد من التفرع والتخصص، وتخصص التخصص، بحيث تجاوز عددها أكثر من عشرين حقلاً يدعي كل حقل، وفرع، وفرع الفرع،

أنه هو دون غيره الذي يمثل حقيقة السياسة، وأنه أقرب – من غيره – إلى روح علم السياسة وجوهره. لقد أفرز كل حقل – من الحقول التقليدية في علم السياسة، كالفكر السياسي والعلاقات الدولية والسياسة المقارنة – حقولا جديدة ومتخصصة، وهي التي انفصلت بدورها عن الحقول الرئيسة لتؤسس لحقول أكثر تخصصا وأكثر استقلالا. إن كل حقل من هذه الحقول الرئيسة والفرعية يسعى حاليا للاستقلال عن الحقول الأخرى، من خلال التأسيس لتراثه الفكري المتميز، والبحث عن وحدته ومنهجيته التحليلية الخاصة به. بل إن بعض هذه الحقول لا يسعى للاستقلال عن الحقول الأخرى فحسب، بل إنه بلغ طوراً متقدماً لإعلان الاستقلال والانفصال الكلي وربما النهائي عن علم السياسة، وذلك كما هو الحال بالنسبة لحقل العلاقات الدولية.

لقد برزت – فجأة – فجوة متصاعدة بين علم السياسة والعلاقات الدولية؛ فعلم السياسة – كان وما زال – يركز على دراسة الدولة، والسياسات المحلية والداخلية، ويختص برصد السلوك السياسي للأفراد، في حين يركز حقل العلاقات الدولية أساساً على السياسة الخارجية، والعلاقات الصراعية والتعاونية القائمة بين دول العالم. من هنا برزت الدعوة لفصل حقل العلاقات الدولية «باهتماماته وموضوعاته المتخصصة» والتي تزداد تخصصا نتيجة للتطورات الدولية السريعة والمتلاحقة، وعلى الرغم من أن حقل العلاقات الدولية كان – في الأصل، وبخاصة في بدايات هذا القرن مجرد فرع منبثق ومرتبط بعلم السياسة، فإنه ومع حلول نهايات القرن أصبح أكثر أهمية وأكبر حجما من حيث المادة والقضايا والاهتمامات والمدارس والنظريات. إن حقل العلاقات الدولية هو – اليوم وبكل المعايير الموضوعية – أهم من مصدره، بل هو – الآن – علم قائم بذاته (Smith, 1987, p.12) وله نظرياته ومراكزه وجامعاته وجمعياته ودورياته وعلماؤه المتخصصون، وله أيضاً فروعه العلمية كالقانون الدولي، والاقتصاد الدولي، والمنظمات الدولية، والدراسات الدبلوماسية، والسياسة الخارجية، ولذلك يعتقد بعض المتخصصين أنه لا يمكن اعتبار العلاقات الدولية مجرد فرع من فروع علم السياسة، حيث أصبحت السياسة الدولية أكثر تأثيراً على السياسات المحلية. ولا شك أن حقل العلاقات الدولية يعيش حالياً ازدهاراً على كافة المستويات، وبخاصة على المستوى النظري والمنهجي (Lapid, 1989)، كما أنه أكثر الحقول استيعابا للأطروحات والاتجاهات والتيارات الفكرية الجديدة، بما في ذلك تيار «ما بعد الحداثة» وذلك خلافا للحقول الأخرى الرئيسة في علم السياسة كالفكر السياسي.

لكن إذا كان حقل العلاقات الدولية يعيش حالة انتعاش وصعود وتمرد، فإن الفكر السياسي – والذي هو أقدم حقل من حقول علم السياسة – يعيش حالة جمود وهبوط وطرد، فالثورة السلوكية باعدت بين علم السياسة والفكر السياسي، وأعلن «ديفيد إيستون» عن سقوط الفكر السياسي في بداية الخمسينيات من هذا القرن. (Easton, 1951, pp. 36-58)؛ فالفكر السياسي يرتبط بالماضي، في حين أن علم السياسة يهتم بالحاضر، والفكر السياسي يترفع عن الواقع، في الوقت الذي يطلب فيه من علم السياسة الانغماس في الواقع، والفكر السياسي معني بالقضايا الكلية، والتساؤلات الفلسفية، في الوقت الذي يعالج فيه علم السياسة القضايا التفصيلية، ويبحث عن الإجابات العملية للمشكلات الحياتية، ولذلك كله اعتبر علماء السياسة أن من المهم عزلَ الفكر السياسي؛ لانخفاض فائدته العملية، وعملوا جاهدين من أجل فك ارتباطه بعلم السياسة المعاصر. وازداد على أثر ذلك عزل الفكر السياسي وتهميشه كلما ازداد الاتجاه نحو علمية علم السياسة (Strong, 1990). ولا شك أن المفكرين السياسيين قد أسهموا بدورهم في تعميق الهوة بين الفكر السياسي وعلم السياسة من خلال نقدهم للعلم، وإظهارهم الازدراء للمنهجية السلوكية، بيد أن حدة العداء بين علم السياسة والفكر السياسي تراجعت قليلا في الآونة الأخيرة، فقد توقف نقد علماء السياسة للفكر السياسي، وذلك على أثر انحسار الاندفاع السابق لمقولة «علمية علم السياسة»، كما أوقف المفكرون السياسيون نقدهم للعلم، وذلك نتيجة لبروز ما أخذ يعرف بتيار الفكر السياسي العلمي والتطبيقي في علم السياسة. لكن الأهم من كل ذلك أن الوقائع الحياتية والتغيرات القيمية الهائلة، والمشكلات الأخلاقية والسلوكية المزمنة في العالم، أكدت مجددا حاجة المجتمعات المعاصرة إلى الفكر السياسي؛ الذي يتأرجح حالياً بين الرغبة في الاستقلال أو العودة إلى حاضنته «علم السياسة».

تبقى الإشارة أخيرا إلى حقل السياسة المقارنة، الذي لا تختلف علاقته بعلم السياسة عن علاقة كل من الفكر السياسي والعلاقات الدولية؛ فإن هذا الحقل – بعكس الفكر السياسي – هو من الحقول الجديدة ولم يظهر إلا خلال الأربعين سنة الأخيرة. إن السياسة المقارنة هي الوليد الشرعي للتيار السلوكي الذي برز وتطور مع تطور الثورة المنهجية، والدراسات المقارنة في علم السياسة، خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. كذلك – وعلى العكس من حقل

العلاقات الدولية – فإن السياسة المقارنة تعيش حالة من الجمود المنهجي والنظري، إن هذا الجمود نتيجة طبيعية لتراجع مقولات وأطروحات التيار السلوكي، والذي أدى بدوره إلى تراجع أهمية حقل السياسة المقارنة مؤخراً (Peters, 1998) وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الحقل المهم من حقول علم السياسة لم يستقر بعد على مادة واحدة، تحدد هويته، وتظهر خصوصيته. فالدراسات المقارنة ركزت – في بداية بروزها – على مدخلات النظام السياسي، وقامت بتجميع أكبر قدر من البيانات الأولية حول العوامل المجتمعية التي تؤثر على هذه المدخلات، وبرز على أثر ذلك علم الاجتماع السياسي، ثم اهتمت الدراسات المقارنة – في مرحلة لاحقة – بالنظام السياسي ومكوناته، وذلك من خلال التركيز على البعد المؤسسي للعملية السياسية، ومن ثم إعادة اكتشاف الدولة في علاقتها بالمجتمع، وأخيرا اكتشفت الدراسات المقارنة أهمية مخرجات النظام السياسي، وركزت الاهتمام على السياسة العامة، وبرز على أثر ذلك حقل جديد هو حقل السياسات العامة المقارنة، الذي ارتبط منهجيا بعلم الاقتصاد السياسي، والذي يعيش حاليا حالة من الانتعاش في الدراسات السياسية التحليلية. لقد أدى هذا التأرجح بين المدخلات والمخرجات إلى عدم استقرار حقل السياسة المقارنة، الذي يضم حاليا عددا كبيرا من التخصصات والاهتمامات المتباينة والمتعارضة منهجيا ونظريا (Wiarda, 1985). ولا شك أن هذا التذبذب الذي يتسم به حقل السياسة المقارنة قد انعكس على علم السياسة، وعلى علاقته بهذا العلم، فحقل السياسة المقارنة غير قادر على الاستقلال، ولا هو راغب في البقاء مجرد فرع من فروع علم السياسة، وبخاصة في ظل تنوع فروعه، وفروع فروعه.

وباختصار فإن كل حقل من حقول علم السياسة، كالعلاقات الدولية والفكر السياسي والسياسة المقارنة يعج حاليا بالتغيرات الجوهرية والعميقة، كما أن كل حقل يعيد تأسيس علاقاته وارتباطاته الفكرية والمنهجية بعلم السياسة، لكن إذا كان حقل العلاقات الدولية في حالة تمرد، وربما أنه سيعلن الانفصال والاستقلال عاجلاً أو آجلاً، وإذا كان الفكر السياسي يعاني من الطرد، من قبل علماء السياسة المعاصرين، ولم يعد ينتمي إلى علم السياسة سوى في التاريخ والتراث الفكري، وإذا كان حقل السياسة المقارنة يعيش حالة من التذبذب والتأرجح بين البقاء والاستقلال، فإن السؤال المهم والحاسم، والذي طرحته

مؤخراً اللجنة الدولية لدراسة بروز وتطور علم السياسة (ICSDPS) هو ما الذي تبقى من هذا العلم؟ (Easton, 1991, p.1).

تشير كُلّ المعطيات النظرية والمنهجية إلى أن علم السياسة أو ما تبقى منه آخذ في الانكماش يوما بعد يوم من حيث هو علم مستقل وقائم بذاته، إن علم السياسة – وعلى الرغم من كل ما يبديه من حضور وانتشار وتنوع – هو في الواقع أقل حجماً وأكثر تحجيماً وانكماشاً من أي وقت مضى، لم يعد هناك مضمون لعلم السياسة، بل إن كل ما تبقى منه هو الاسم، الذي – ربما – قد أصبح الآن بدون مضمون، ولا يستبعد أن يأتي اليوم – في المستقبل القريب – الذي سيختفي فيه علم السياسة بوصفه علماً قائماً بذاته، وذلك نتيجة لتراجع أهمية مواد عريقة، كالفكر السياسي، والفلسفة السياسية، أو نتيجة لبروز علم العلاقات الدولية من حيث هو علم بديل لعلم السياسة، أو بسبب ازدياد الاقتناع بعدم علمية علم السياسة، ولا شك أن علم السياسة يعيشُ حالةَ أزمة ويمر بفترة من عدم الوضوح، وهو أمام مفترق طرق؛ حيث إن كل الاحتمالات واردة بما في ذلك احتمال نهاية علم السياسة، والذي تؤكده عديد من المعطيات المعاصرة. بيد أن من الممكن أيضا أن يستعيدَ علم السياسة حيويته وتركيزه، من خلال تأسيس علم سياسة جديد ومختلف كل الاختلاف عن علم السياسة الراهن، أو علم السياسة الذي كان قائما خلال الـ 2000 سنة الماضية، من هذا المنطلق فإن المؤكد الوحيد هو أن علمَ السياسةِ سيكونُ في المستقبل أكثر تنوعاً مما هو عليه، ومما كان عليه حتى الآن، وربما سيجددُ علم السياسة حيويته في المستقبل بمجرد العودة إلى الدولة التي كانت دائماً مادته المفضلة، أو بالعودة إلى السلطة التي ما زالت واحدة من أهم تجليات السياسة، أو بالعودة إلى الأصول وإلى تراثه الفكري، والبدء مجدداً في البحث عن العدالة والفضيلة، والغايات الإنسانية والحياتية السامية الأخرى، والتي لم تتجسد حتى الآن ليصبح بذلك علم السياسة عن جدارة علم كل العلوم.

وأخيرا فمن المؤكد أن هناك علاقة عضوية بين التحولات التي يعيشها حاليا علم السياسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، والتحولات الحياتية والفكرية العميقة، التي يمر بها العالم اليوم وتعمل على صياغة عالم جديد، وعصر جديد، وربما – أيضا – لحظة حياتية جديدة، أخذت تعرف بلحظة العولمة (عبدالخالق عبدالله، 1991). ولا شك أن لحظة العولمة التي تبدو وكأنها قيد التأسيس حالياً تتطلب أكثر ما تتطلب مفاهيم ومفردات وأدوات تحليلية جديدة

وربما أيضاً علوماً جديدة. بيد أن الواهم – من كل ذلك – هو أن بروز العولمة ارتبط أيضاً بتزايد الحديث حول نهاية مجموعة من الأمور الحياتية والفكرية كنهاية الحداثة، ونهاية عصر الصناعة، ونهاية التاريخ، ونهاية الدولة، ونهاية السياسة، وربما أيضا نهاية علم السياسة.

المصادر

أحمد بدر (1975). الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، السنة 3، ديسمبر.

جان جاك شوفالييه (1985). تاريخ الفكر السياسي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

جلين تيندر (1993). الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

حسن الحسن (1986). الدولة الحديثة. دار العلم للملايين: بيروت.

حنا خباز (1980). جمهورية أفلاطون. بيروت: دار القلم.

روبرت دول (1993). التحليل السياسي الحديث. بيروت: مركز الأهرام.

عبدالخالق عبدالله (1991). الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة. المستقبل العربي، العدد (149)، يوليو، ص ص21-37.

عبدالخالق عبدالله (1999). العولمة. عالم الفكر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

فرانسيس وولف (1994). أرسطو والسياسة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فيليب برو (1998). علم الاجتماع السياسي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

كمال المنوفي (1981). السياسة: مفهوم وتطور وعلم. مجلة الفكر العربي، العدد (22)، ص ص88-108.

لويس غوتييه فينيال (1989). ميكافيللي. دمشق: وزارة الثقافة.

ولتر رستون (1995). أفول السيادة. عمان: دار النسر.

هانز يولاو (بدون تاريخ). فن السلوك السياسي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

Allen, J. & Hamnett, C. (1995). A shrinking world. Oxford: The Open University.

Almond, G. (1988). Separate table: Schools and sects in political science. Political Science and Politics, No. 2.

Almond, G. (1990). A divided discipline. London: Sage.

Anderson, J. & Allen, C. (1995). A global world. Oxford: The Open University.

Barber, B. (1988). The conquest of politics. Princeton: Princeton University Press.

Bernstien, R. (1986). The rage against reason. Philosophy and Literature, No. 10, October, pp. 17-39.

Conway, M., & Frank F. (1975). Political analysis. Boston: Allyn & Bacon Inc.

Danziger, J. (1991), Understanding the political world. New York: Longman.

Deutch, K. (1970). Politics and government. New York: Houghton.

Easton, D. (1951). The decline of political theory. Journal of Politics, 13. pp. 36-58.

Easton, D. (1990). The analysis of political structure. New York: Routledge.

Easton, D. (1991). The development of political science. London: Routldge.

Finifter, A. (1983). Political science: The state of the discipline. Washington DC: APSA.

Gibbon, M. (1990). Disciplinary history and theoretical pluralism. Political Science and Politics, No. 23, March.

Grant, R. & Newland, K. (1991). Gender and international relations. Bloomington: Indiana University Press.

Hague, R. *et al.,* (1992). Political science. New York: St. Marten's Press.

Johnson, N. (1989). The limits of political science. Oxford: Clraenddon Press.

Jones, K. & Jonasdottir, A. (1990). The political interests of gender. London: Sage.

Kukathas, C & Pettit, P. (1990). Rawls: A theory of justice and its critics. Stanford: Stanford University Press.

Lasswell, H. (1953). Politics: Who gets what, when and how. New York: Meeriddian Press.

Lawson, K. (1993). The human polity. Boston: Houghton Mifflin Co.

Lapid, Y. (1989). The 3rd debate: On the prospect of international theory in a postpositivist era, International Studies Quarterly, No. 33.

Leftwich, A. (1990). New development in political science, Aldeshot: Edward Elgar.

Lipson, L. (1993). The great issues of politics, Eaglewood Cliffs: Prentice Hall.

Magstnadt, T. & Schotten, P. (1993). Understanding politics. New York: St. Martin's.

Masters, R. (1989). The nature of politics. New Haven: Yale University Press.

Monroe, K. (1990). The nature of contemporary political science. Political Science and Politics, No. 23, March.

Naisbitt, J. (1994). Global politics. New York: Avon Books.

Ohmae, K. (1995). The end of the nation states. London: Free Press.

Peter, G. (1998). Comparative politics: Theory and method. New York: NYUP.

Ponton, G. and Gill, P. (1993). Introduction to politics. Oxford: Blackwell.

Ricci, D. (1984). The tragedy of political science. New Haven: Yale University Press.

Roskin, M, *et al*. (1991). Political science: An introduction. Eaglwood Cliffs: Prentice Hall.

Sassen, S. (1996). Losing control: Sovereignty in the age of globalization. New York: Columbia Press.

Shiverly, P. (1993). Power and choice. New York: McGraw-Hill Inc.

Strong, T. (1990). The limits of political science. Oxford: Clarendon Press.

Wiarda, H. (1985). New directions in political science. Boulder: Westview.

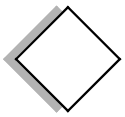

Political Science

The End of Political Science?

Abdulkhaleq Abdulla[*]

Political science has recently been subjected to a comprehensive and critical review, which has revealed some unexpected findings. Although political science has experienced enormous growth throughout the world, the discipline has also fostered a great deal of fragmentation, disorientation and even disintegration. many scholars have recognized that political science is coming to a tragic end. The end of political science is not a possibility, but a growing actuality. The proliferation of so many conflicting schools, approaches, trends, subtrends, fields, and subfields, which have little in common, is one factor. Each of the major fields, international relations. Comparative politics, and political theory is seeking autonomy from the mother discipline. In addition, political science has come to the point that it is lacking in substance, i.e. it has neither politics nor science in it. This raises the ultimate question: what is left of political science?

Keywords: Political Science, Comperative Polities, International Relations, Political Theory, End of Political Science, State, Power, End of State, End of Sovereignty.

* Associate Professor, Dept. of Political Science, College of Humanities and Social Sciences, U.A.E University.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 3 - Autumn 1999, PP. 7 - 44.